وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة (المدية)
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجرائم الماسة بنزاهة الممارسات التجارية في التشريع الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر تخصص ماستر قانون اعمال

إعداد الطالبين:
❖ - كمال شيكر
❖ - ترمول عبد السلام

إشراف الأستاذ :
❖ **رضوان بن صادري**

لجنة المناقشـــــــــة
1- د- جمعون محمد رئيســـــــا
2- د- بن صاري رضوان مشرفا ومقرر
3- د- مهري محمد الأمين مناقشا

السنة الجامعة:2022/2021

تشكرات

الحمد لله الشاكرين الذاكرين صاحب الفضل والجود أكرمنا بالإسلام فكان منهاج هذه للأمة ودستورها وأكرمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان خاتم الأنبياء والمرسلين.

وعملا بقول من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

نشكر الأستاذ المشرف الدكتور رضوان بن صاري الذي كان لنا عونا وسندا في الجد والبحث والاجتهاد.

ونشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

اشكر ابي وامي وزوجتي الذين كانوا عونا وسندا في فترة الدراسة.

كمال شيكر

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والآخر والظاهر والباطن، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد ابن عبد الله أزكى الصلوات وأطهر التسليم.

لله الحمد كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، كما نرفع كلمة الشكر إلى الدكتور المشرف رضوان بن صاري لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمه بالنصح والتوجيه حتى إتمام هذه الدراسة.

كما نشكر كل من مدنا يد العون من قريب أو بعيد، ونشكر كل أساتذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى وأن يجعلنا هداة مهتدين.

ترمول عبد السلام

الإهـــــــــــداء ....

* الى أروع اب اعتز به، الى من سهر الليالي لتربيتي وتعليمي وكان سندا وعونا لي على المصاعب، ابي العزيز حفظه الله.
* الى من يكرمني الله لأجلها ارق واحن ام في الدنيا الى من اوصلني دعائها الى هنا وسيذهب بي بعيدا ان شاء الله. امي النور الذي يضيء حياتي.
* الى زوجتي ورفيقتي في هذه الدنيا وام اولادي التي سهرت وتعبت معي طوال التحضير لهذه المذكرة.
* الى اخوتي جميعا واختي الغالية.
* الى ابنائي الأعزاء محمد ورانيا.
* الى استاذي الدكتور رضوان بن صاري الذي احترمه كثيرا.
* الى زميلي في العمل مهدي قطوش الذي قدم لي يد المساعدة في كل ما احتاج.
* الى كل عمال مديرية التجارة لولاية المدية وخاصة زملاء المكتب يوسف صدوق وادريس صفار باتي.
* الى صديقي وأخي وشريكي في هذا العمل المتواضع وسندي ترمول عبد السلام.

من الأخ: كمال شيكر

الإهـــــــــــداء ....

* إلى منبع العطاء وإلى من سعوا لكي أنعم بالراحة والهناء، والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما.

إلى زوجتي قرة عيني وبناتي رعاهم الله.

* إلى أخي الغالي وقدوتي الذي طالما كان سندا معينا ومشجعا لي في الدراسة.

إلى أختي الغالية والعزيزة.

*إلى أستاذي المحترم ومشرفي الدكتور رضوان بن صاري.

*إلى كل عمال الفرع المحلى للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية المدية وخاصة مأمور الفرع محمد بوكراس وزملائي قصير سفيان وسمير باباعلي وعلى مصالح وعبد السلام بن تلمساني.

* إلى صديقي وأخي وسندي وشريكي في هذا العمل المتواضع كمال شيكر.

من الأخ : عبدالسلام ترمول

مقدمـــــــة

مقدمـــــــة

شهدت المنظومة القانونية المتعلقة بالسوق في الجزائر تطورا ملحوظا، بررته التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، لاسيما بعد انتقال الجزائر من النظام القائم على احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية وانعدام روح المنافسة الى نظام اقتصاد السوق الذي يكرس مبدا حرية التجارة والصناعة، حيث فتح المجال للخواص للولوج الى عالم الانتاج والتوزيع وكذا تقديم الخدمات بتزايد الصراع بين الاعوان الاقتصاديين المتنافسين داخل السوق لكونهم يستهدفون زبائن مشتركة، اذ يحاول كل منهم استمالة اكبر قدر ممكن منهم من اجل البقاء في السوق، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يلجا بعض الاعوان الاقتصاديين الى استعمال طرق وأساليب غير نزيهة قد تتنافى مع الاعراف التجارية السائدة والقوانين.

وتسعى الجزائر الى بناء اقتصاد متين ونزيه وخالي من الممارسات المشبوهة، إذ تعتبر الممارسات التجارية الركيزة الاساسية لأي اقتصاد، وبالتالي فقد أصبح لزاما على الدول وضع ترسانة من القوانين والتشريعات لضبط هذه الممارسات والحيلولة دون انحرافها عن المسار الشرعي، فقد قامت بوضع مجموعة من القوانين لبسط الرقابة الفعالة على هذه الممارسات التجارية تحت اشراف وازرة التجارة اذ تم اصدار العديد من القوانين أهمها القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جوان 1989 المتعلق بالأسعار(الملغى)([1])، الذي كرس حرية الاسعار ونظم بعض صور الممارسات غير النزيهة التي تضر بالمنافسة والمستهلك، ثم استحدث المشرع الجزائري سنة 1995 الامر رقم 95-06 المؤرخ في 08 فيفري 1995 المتعلق بالمنافسة (الملغى)([2]) ،بحيث تطرق المشرع من خلال هذا الامر الى شفافية ونزاهة الممارسات التجارية ولكن ليس بصورة واضحة، وبعد الغاء هذا الامر واستبداله بموجب الامر 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة ([3])، والذي الزم المتعاملين الاقتصاديين على ان تكون ممارستهم تقوم على النزاهة والشفافة، ومن اجل ذلك تم استحداث قانون خاص وهو القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جويلية 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 10-06 المؤرخ في15 اوت 2010.([4])

---

[1] - القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جوان 1989 المتعلق بالأسعار(الملغى).

[2]-الامر رقم 95-06 المؤرخ في 08 فيفري 1995 المتعلق بالمنافسة (الملغى).

[3]- الامر 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة.

[4] قانون 04-02 ممضي في 23 جوان 2004 الجريدة الرسمية عدد 41 مؤرخة في 27 جوان 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل والمتمم بقانون 10-06 ممضي في 15 اوت 2010، الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 18 اوت 2010

ويعتبر هذا التدرج مواكبة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في الجزائر وانتشار الممارسات التجارية غير النزيهة وتطورها وزيادة الحاجة الى تنظيمها.

إن الأهداف المرجوة من وراء هذه الدارسة تتمثل فيما يلي: -

- تسليط الضوء على جانب مهم من الحياة التجارية وهي الممارسات التجارية غير النزيهة، التي لا يلفت النظر إليها لعدم دراية وعلم المستهلك بحقوقه، وبالتالي توفير الحماية له كونه يمثل الطرف الضعيف في العلاقة الاستهلاكية اتي تربطه بالعون الاقتصادي.

- توعية المستهلك بكيفية المطالبة بهذه الحقوق، من خلال بيان الاجراءات الواجب إتباعها وكذا الاجهزة التي تكفل له هذه الحماية.

تكتسي دارسة هذا الموضوع أهمية علمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- تحصيل الكثير من حقوق المستهلك التي لابد ان يكفلها العون له، بالإضافة الى حقوق المتعاملين الاقتصاديين في علاقاتهم مع بعضهم البعض، بالإضافة الى الكشف على جانب من الجوانب الخفية للتعديات التي يمارسها الاعوان الاقتصاديين في علاقتهم ببعضهم البعض ومع المستهلك.

- مراقبة السوق من خلال تفعيل آليات معينة منح لها العديد من الصلاحيات التي من شانها ان تسهل في الرقي بالتجارة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، فالأولى تتمثل في تناول مشكلة هامة مطروحة على المستوى الوطني والعالمي في ظل انتشار طرق ووسائل عديدة لتحقيق الربح على حساب آخرين وكثرة الفاعلين في السوق، ونقص الوعي لدى المستهلك بحقوقه وكذلك كيفية المطالبة بها لذلك فهو يتجاوز في الكثير من الأحيان كل التعديات التي تحصل في حقه من قبل العون.

اما الثانية تتمثل في الرغبة في البحث ودراسة ما تعيشه المجتمعات من الغش والتجاوزات الأخرى من اجل تعزيز المسار المهني بالقوانين والمراسيم ذات الصلة

ولقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الممارسات التجارية غير النزيهة من تعريفات وصور وتميزها عما يشابهها من الممارسات الاخرى، الا اننا سوف نركز على الجرائم التي تمس بنزاهة الممارسات التجارية من جهة وكيفية ردعها او الحد منها من جهة أخرى.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في دارستنا هي قلة العثور على المراجع الخاصة بموضوع الممارسات التجارية غير النزيهة، وسبب القلة ارجع إلى ما ذكرناه سالف إضافة إلى أن قانون الممارسات التجارية

الذي يتضمن نزاهة الممارسات التجارية قانون حديث النشأة، بالإضافة الى ضيق الوقت حيث ان هذا الموضوع يتطلب جهد ووقت كبير من اجل الالمام بكل جوانبه.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية: ما مدى نجاعة النصوص القانونية التي نظمها المشرع الجزائري لردع الممارسات التجارية الغير نزيهة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل المواد والنصوص القانونية وبدرجة اقل المنهج الوصفي من خلال وصف الأفكار والمعلومات المتعلقة بها.

حيث قمنا بتقسيم موضوع دراستنا الى فصلين، الفصل الاول تحت عنوان الجرائم الماسة بنزاهة الممارسات التجارية الذي يتضمن مبحثين، الاول الممارسات الغير شرعية والثاني الممارسات التجارية التدليسية وغير النزيهة والتعسفية، اما الفصل الثاني الآليات القانونية لردع الممارسات التجارية غير النزيهة والذي بدوره يتضمن مبحثين، الأول طرق الاثبات ومتابعة الجرائم المتعلقة بمخالفة أحكام نزاهة الممارسات التجارية، والثاني الجزاءات المترتبة على الجرائم المتعلقة بمخالفة الحكام نزاهة الممارسات التجارية.

الفصل الأول

الجرائم الماسة بأحكام نزاهة الممارسات التجارية

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــ

[1]– سمير عاليه وهيثم سمير عاليه، الوسيط في شرح قانون العقوبات (القسم العام)، الطبعة الاولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، صفحة58.

[2]– سلطان عبد القادر الشاوي ومحمد عبد الله الوريكات، المبادئ العامة في قانون العقوبات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2011، صفحة161.

[3]– علي محمد جعفر، قانون العقوبات (القسم الخاص)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، صفحة 8.

الفصل الأول ـــ

أولا: ممارسة أعمال تجارية دون صفة

حسب المادة 14 من القانون رقم 04-02 السالف الذكر، يمنع على أي شخص ممارسة الأعمال التجارية دون اكتساب الصفة التي تحددها القوانين المعمول بها ([1]).

وتتكون هذه الصورة من عنصريين:

-ممارسة اعمال تعتبر تجارية حسب القانون التجاري والذي حدد الاعمال التجارية بحسب موضوعها في المادة 2 منه ([2])، وبحسب شكلها في المادة 3 منه ([3])، وبحسب التبعية في المادة 4 منه ([4]).

- عدم التمتع بصفة التاجر، فإن كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري يعد مكتسبا صفة التاجر إزاء القوانين المعمول بها ويخضع لكل النتائج الناجمة على هذه الصفة حسب المادة 21 من القانون التجاري ([5]).

وحسب المادة 02 الفقرة 2 من القانون 04-08([6])، يعد مستخرج السجل التجاري سندا رسميا يؤهل كل شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بكامل أهليته القانونية لممارسة نشاط تجاري.

كما تلزم المادة 04 من القانون السابق الذكر كل شخص طبيعي أو اعتباري يرغب في ممارسة نشاط تجاري بالقيد في السجل التجاري ويمنح هذا التسجيل الحق في الممارسة الحرة للنشاط التجاري، باستثناء النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري والتي تخضع ممارستها الى ترخيص او اعتماد([7]).

وعليه فان ممارسة بعض النشاطات والمهن المقننة يتطلب الحصول على ترخيص أو اعتماد حسب المادة 25 من القانون 04-08 السابق الذكر ([8]).

---

[1]– انظر المادة 14 من القانون 04-02 السالف الذكر.

[2]– انظر المادة 01 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية عدد 101 مؤرخة في 19 ديسمبر 1975، يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

[3]– انظر المادة 03 من الأمر رقم 75-59.

[4]– انظر المادة 04 من الأمر رقم 75-59.

[5]–انظر المادة 21 من الأمر رقم 75-59.

[6]– المادة 2 من قانون رقم 04-08 المؤرخ في14 اوت 2004، الجريدة الرسمية عدد 52 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم..

[7]–المادة 4 من قانون رقم 04-08 السابق الذكر.

[8]–انظر المادة 25 من القانون 04-08 السابق الذكر

الفصل الأول ـــ

[1]– مرسوم تنفيذي رقم 15-234 المؤرخ في 29 اوت 2015، الجريدة الرسمية عدد 48، يحدد شروط وكيفيات ممارسة الأنشطة ولامهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

[2]– مرسوم تنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 18 جانفي 1997، الجريدة الرسمية عدد 5 مؤرخة في 19 جانفي 7997، يتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأطيرها(ملغى) بمرسوم تنفيذي رقم 15-234.

[3]–المادة 15 فقرة 1 من قانون 04-02 السابق الذكر.

[4]–محمد حيري السعي، شرح القانون المدني الجزائري (النظرية العامة للالتزامات)، دار الهدى، ط2 2004، ص45.

1 عرض السلع أمام الجمهور: إذا كان مبدأ سلطان الإرادة ينتج عن حرية التعاقد أي أن إرادة الفرد وحدها تكفي لإبرام العقود ([1])، فالمشرع الجزائري قيد هذه الحرية حماية للطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية بأن حظر على العون الاقتصادي رفض التعاقد مادامت السلعة محل البيع معروضة للبيع أمام الجمهور.

2 ضرورة توافر الخدمة: من الصعب تحديد الخدمة المقدمة للجمهور، لذلك أكد المشرع الجزائري على ضرورة توفرها فقط كقرينة على ضرورة أدائها فمتى توفرت الخدمة وامتنع عن أدائها بلا مبرر شرعي استحق الجزاء كنتيجة لرفضه التعاقد، وبمفهوم المخالفة لا يترتب عليه أي أثر في حالة توفر المبرر الشرعي مثل تحديد سن معين للاستفادة من بعض الخدمات كتحديد سن 18 سنة على الأقل بالنسبة لمستخدمي مؤسسات التسلية و25 سنة لمؤسسات الترفيه ([2]).

أما الاستثناء ما نصت عليه المادة 15 الفقرة 2 لا يعني هذا الحكم أدوات تزيين المحلات والمنتوجات المعروضة بمناسبة المعارض والتظاهرات ([3]).

وعليه يمكن للأعوان الاقتصاديين رفض بيع أدوات تزيين المحلات والمنتوجات المعروضة بمناسبة المعارض والتظاهرات، اذ لا يعد رفض بيعها ممارسة غير شرعية، اذ يعتبر مبرر شرعي للرفض سواء البيع أو تأدية الخدمة لأن الصفة غير المشروعة ليست دائمة بل قابلة للزوال حيث يخضع الفعل هنا لسبب من أسباب التبرير ([4]).

لأن أدوات تزيين المحلات والمنتوجات المعروضة بمناسبة المعارض والتظاهرات لا يطبق عليها هذا المنع لأنها غير معروضة للبيع، وهدفها إما جلب الزبائن للمحل أو التعريف بالمنتوج والترويج له، وهذا ليس من التعاقد وإن كان دعوة لذلك ([5]).

---

[1]–المادة 6 من المرسوم التنفيذي 207/05 المؤرخ في 05 جويلية 2005 المحدد لكيفيات فتح واستغلال مؤسسات التسلية والترفيه (جريدة رسمية عدد 2005/39).

[2]–احمد محمد محمود علي خلف، الحماية الجنائية للمستهلك في مجال عدم الاخلال بالأسعار وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص109.

[3]–المادة 15 فقرة 2 من قانون 04-02 السابق الذكر.

[4]–سلطان عبد اقادر الشاوي ومحمد عبد الله الوريكات، المرجع السابق، ص 109.

[5]–محمد الأمين مهري، النظام القانوني للممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، فرع القانون الخاص، جامعة الجزائر01 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق،2017/2016، ص 54.

وهذه الصورة نصت عليها كذلك المادة 11 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة ([1]).

الفرع الثاني: البيع أو أداء الخدمة المشروط

نتناول في هذا الفرع البيع أو أداء الخدمة المشروط بمكافأة مجانية أولا، والبيع أو تأدية الخدمة المشروط بشراء كمية أو سلعة أو خدمة أخرى ثانيا.

أولا: البيع أو أداء خدمة المشروط بمكافأة مجانية

وهي تتم في صورة بيع السلع او عرضها أو أداء الخدمات أو عرضها آجلا او عاجلا يمنح بموجبها العون الاقتصادي للزبون أن يقوم باقتناء هدايا مجانية من محلاته جلبا له للتعاقد معه دون غيره ([2])، ويعتبر البيع بالمكافأة عملية خادعة بالنسبة للمستهلك عن طريق جلب انتباهه بهذه المكافأة إلى المنتوج أو الخدمة المقدمة مما يضر بمصلحته، حيث يقدم على شراء المنتوج فقط بسبب الاغراء المقدم من هؤلاء، كما يؤثر على نزاهة المنافسة داخل السوق ([3]).

الأصل العام يمنع على الاعوان الاقتصاديين بيع أو عرض بيع لسلع وكل أداء لخدمة أو عرضها عاجلا أو آجلا مشروطا بمكافأة مجانية، وتتمثل هذه المكافئات بسلع او خدمات، وهذا حسب المادة 16 من قانون 04-02 ([4])السالف الذكر، ويتكون الركن المادي لهذا الفعل المجرم من العناصر التالية:

1بالنسبة للسلع: بيع أو عرض بيع للسلعة وأن تكون مشروطة بمكافأة مجانية (دون مقابل)، وهنا نفرق بين حالتين:

أ يقوم هذا الشرط حتى ولو كانت المكافأة من نفس السلع موضوع البيع لكن قيمتها تتجاوز10% من المبلغ الإجمالي للسلع.

ب يقوم هذا الشرط في حالة كانت المكافأة ليست من نفس موضوع البيع وهذا بصفة عامة.

---

[1]–الامر رقم 03-03 ممضي في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية عدد43 مؤرخة في 20جويلية2003، يتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم..

[2]–بدرة لعور، أليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 214.

[3]–ريمة نور، جرائم المنافسة والأسعار، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2014/2013، ص 46.

[4]–أنظر المادة 16 من قانون 04-02 المصدر السابق.

الفصل الأول ـــ

[1]–الشروط التي تطبق على الخدمات هي نفسها التي تتطبق على السلع أي بيع أو عرض أداء الخدمة وأن تكون مشروطة بمكافأة خدمات مجانية (دون مقابل)، وهنا نفرق بين حالتين:
أ يقوم هذا الشرط حتى ولو كانت المكافأة من نفس الخدمة موضوع الأداء لكن قيمتها تتجاوز10% من المبلغ الإجمالي للخدمات.
ب يقوم هذا الشرط في حالة كانت المكافأة ليست من نفس خدمة موضوع الأداء وهذا بصفة عامة.

[2]–محمد الأمين مهري، المرجع السابق، ص 60

[3]–يقصد بالأشياء الزهيدة والخدمات ضئيلة القيمة السلع والخدمات التي تكون قيمتها صغيرة جدا مقارنة بسعر شراء السلعة او تقديم الخدمة مثل لعب الأطفال حجم صغير التي توجد داخل علب الصابون، أما الخدمات مثلا نفخ عجلات السيارات كمكافأة على شراء الوقود، ينظر احمد خديجي: قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 100 المرجع السابق، ص 104

[4]–يقصد بالعينات تلك الكميات القليلة من المنتوج المراد بيعه والتي تسلمها المؤسسة للمستهلك قصد تجريبها بهدف التعريف بمنتوجاتها الجديدة ولفت انتباه الزبائن لها ينظر هانية براهيمي: الحماية المدنية للمستهلك في ظل القانون رقم 04-02 المتعلق بالممارسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص10

[5]–أنظر المادة 16 من قانون 04-02 المصدر السابق..

[6]–محمد الأمين مهري ،نفس المرجع ، ص 66..

الفصل الأول ـــ

[1]–مثال ذلك اشتراط العون الاقتصادي شراء المكسرات ما يزيد عن 100 غرام، او....

[2]–مثال ذلك ان يشترط العون الاقتصادي بيع كيسين من الحليب لا أكثر.

[3]–غربوج حسام الدين، حماية المستهلك من الممارسات التجارية غير النزيهة في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018، ص 160.

[4]–مثال ذلك اجبار المستهلك على خدمة الهاتف إضافة الى خدمة الانترنت

الفصل الأول ـــ

[1]–انظر المادة 07 من الامر 03/03 السابق الذكر، المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم.

[2]–المادة 18 من القانون 02/04 السابق الذكر.

[3]– محمد الأمين مهري، المرجع السابق، ص 262.

[4]–المرسوم التنفيذي رقم 05-468، المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الاجمالية وكيفيات ذلك.

.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــ

ثانيا: إعادة البيع بالخسارة

إعادة البيع بالخسارة يحمل على الاعتقاد بجلب منفعة للمستهلك في حين أن الأمر على خلاف ذلك، فهو ينطوي على مكر وتضليل واضحين، فمتى أقدم العون الاقتصادي على إعادة البيع بالخسارة إلا وتكون وراء ذلك أهداف ونوايا خفية ([1]).

وعليه كأصل عام يمنع على الاعوان الاقتصاديين البيع بالخسارة، وذلك من خلال القيام بإعادة بيع سلعة بسعر أدنى من سعر تكلفتها الحقيقي، حيث نصت المادة 19 من القانون 04-02 السابق الذكر "يمنع إعادة بيع سلعة بسعر أدنى من سعر تكلفتها الحقيقي، يقصد بسعر التكلفة الحقيقي، سعر الشراء بالوحدة المكتوب على الفاتورة يضاف إليه الحقوق والرسوم، وعند الاقتضاء أعباء النقل"([2]).

وطبقا للمادة 03 من المرسوم التنفيذي 05-468 المحدد لشروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الاجمالية وكيفيات ذلك السابق الذكر، والذي اوجب أن تحتوي الفاتورة على بيانات تتعلق بالبائع وأخرى تتعلق بالمشتري، بالإضافة الى ذكر سعر الوحدة للسلعة المباعة دون الرسوم وذكر السعر الإجمالي مع احتساب كل الرسوم ([3])، مع احتساب (التخفيضات أو الاقتطاعات أو الانتقاصات) ([4])الممنوحة للمشتري.

---

[1]–خديجي أحمد، قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016 صفحة 96.

[2]–انظر المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 05-468 السابق الذكر.

[3]–المادة 19 من القانون رقم 04.2 السابق الذكر.

[4]–*يقصد بالتخفيضات la remise «كل تنزيل في السعر يمنحه البائع لا سيما نظرا لكمية السلع او نوعيتها أو خصوصيات مهنة المشتري أو مؤدي الخدمات"،

*يقصد بالاقتطاع le rabais "كل تنزيل في السعر يمنحه البائع من أجل تعويض تأخير في التسليم أو عيب في نوعية السلعة أو عدم مطابقة تأدية الخدمات"،

*يقصد بالانتقاص la ristourne " كل تنزيل في السعر يمنحه البائع لمكافأة وفاء مشتري، ويحسب على أساس رقم الاعمال دون احتساب الرسوم من أجل تعويض تأخير في التسليم أو عيب في نوعية السلعة أو عدم مطابقة تأدية الخدمات" انظر المادة 03 المرسوم التنفيذي رقم 05-468 السابق الذكر.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــ

[1]–تنص المادة 14 من المرسوم رقم 06-215 على: "مخازن المعامل منشآت أساسية يهيئها المنتجون خصيصا على مستوى مقر الإنتاج لممارسة البيع للجمهور، وتكون منفصلة عن وحدات الإنتاج".

[2]–تنص المادة 16 من المرسوم رقم 06-215 على: "يتعين على المنتج الراغب في ممارسة البيع عند مخازن المعامل أن يودع لدى المدير الولائي للتجارة المختص إقليميا تصريحا مرفقا بالوثائق الآتية:

-نسخة من مستخرج السجل التجاري أو عند الاقتضاء نسخة من مستخرج سجل الصناعة الصناعة التقليدية والحرف.

-قائمة وكميات السلع موضوع البيع عند مخازن المعامل. -جدول يبين الأسعار التي ستطبق.

كل إيداع لملف مطابق يؤدي إلى تسليم رخصة إلى العون الاقتصادي تسمح له بالشروع في البيع عند مخازن المعامل خلال المدة المحددة."

[3]–تنص المادة 17 من المرسوم رقم 06-215 على: "يعتبر بيعا خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود، بيع عون اقتصادي سلعا عن طريق عرضها في المحلات والأماكن والمساحات و/أو بواسطة السيارات المعدة خصيصا لهذا الغرض".

تتمثل هذه المبيعات في جميع السلع او بعض العينات منها".

[4]–محمد الأمين مهري، المرجع السابق، الصفحة 97-98.

[5]–تنص الفقرة 1 و2 من المادة 19 من المرسوم رقم 06-215 على: "يخضع البيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود إلى ترخيص من الوالي المختص إقليميا، وذلك على أساس ملف يقدمه العون الاقتصادي ويتضمن: - طلب الرخصة.

- نسخة من مستخرج السجل التجاري أو عند الاقتضاء نسخة من مستخرج سجل الصناعة التقليدية والحرف.- نسخة من البطاقة الرمادية للسيارة المعدة للبيع- قائمة وكميات السلع التي تكون محل البيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــ

[1]–تنص المادة 22 من القانون رقم 04-02 السابق الذكر، المعدلة بموجب المادة 04 من القانون رقم 10-06 السابق الذكر على:" يجب على كل عون اقتصادي في مفهوم هذا القانون، تطبيق هوامش الربح والأسعار المحددة أو المسقفة أو المصدق عليها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما."

[2]–مرسوم تنفيذي رقم 96-31 ممضي في 15 جانفي 1996، الجريدة الرسمية عدد 4 المؤرخة في 17 جانفي 1996، يتضمن كيفيات تحديد أسعار بعض السلع والخدمات الاستراتيجية.

[3]–انظر المرسوم التنفيذي رقم 07-402 ممضي في 25 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية عدد 80 المؤرخة في 26 ديسمبر 2007، يحدد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه.

-السميد الممتاز: سعر الخروج من المصنع=3500 دج/ للقنطار، هامش الربح بالجملة = 200 دج/ للقنطار، سعر البيع لتجار التجزئة = 3700 دج / للقنطار، هامش الربح بالتجزئة = 300 دج / للقنطار، سعر البيع للمستهلكين = 4000 دج / للقنطار، أي كيس 25 كلغ = 1000 دج.

*فيما يخص مادة الحليب: المرسوم التنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 16 فيفري 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 50/01 المؤرخ في 12 فيفري 2001 يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر عند الانتاج في مختلف مراحل التوزيع ([1])كمايلي:

سعر الخروج من المصنع=23.20 دج للكيس، سعر البيع لتجار التجزئة= 24.10 دج، سعر البيع للمستهلكين = 25 دج للكيس.

ثم عدل هذا المرسوم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-186 المؤرخ في 15 ماي 2022 فأصبح كمايلي:

سعر الخروج من المصنع=21.00 دج للكيس، سعر البيع لتجار التجزئة= 23.00 دج، سعر البيع للمستهلكين = 25 دج للكيس.

*فيما يخص مادة الزيت والسكر: المرسوم التنفيذي رقم 16-87 المؤرخ في 16 مارس 2016يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 مارس 2011، الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاسترشاد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة ([2])كمايلي:

-مادة الزيت: سعر البيع للمستهلكين قارورة01 لتر= 125 دج، قارورة02 لتر= 250 دج، صفيحة 05 لتر= 600 دج.

- مادة السكر: سعر البيع للمستهلكين السكر غير الموضب01 كلغ = 90 دج، السكر الموضب01 كلغ = 95 دج.

*فيما يخص مادة الاسمنت الرمادي: المرسوم التنفيذي رقم 09-243 المؤرخ في 22 جويلية 2009، الذي يحدد هوامش الربح القصوى على مادة الاسمنت البورتلاندي المركب الموضب ([3])كمايلي:

---

[1]-انظر المرسوم التنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 16 فيفري 2016، الجريدة الرسمية عدد9 المؤرخة في 17 فيفري 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 50/01 المؤرخ في 12 فيفري 2001 يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر عند الانتاج في مختلف مراحل التوزيع، والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-186 المؤرخ في 1156 ماي 2022، الجريدة الرسمية عدد33 المؤرخة في 17 ماي 2022.

[2]-انظر المرسوم التنفيذي رقم 16-87 المؤرخ في 16 مارس2016، الجريدة الرسمية عدد13 المؤرخة في 02 مارس 2016يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 مارس 2016، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر والسكر الابيض.

[3]-انظر المرسوم التنفيذي رقم 09-243 المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009، الذي يحدد هوامش الربح القصوى على مادة الاسمنت البورتلاندي المركب الموضب.

هامش الربح بالجملة 40 دج للكيس 50 كلغ، بالتجزئة 60 دج للكيس 50 كلغ.

وعليه أية زيادات على هاته الأسعار المسقفة من طرف الدولة يعتبر العون الاقتصادي مرتكب لمخالفة ممارسة أسعار غير شرعية والتي سنطرق للعقوبات المقررة لها في الفصل الثاني.

الفرع الثاني: عدم إيداع تركيبة الأسعار والخدمات

طبقا للمادة 22 مكرر من القانون 04-02 السابق الذكر، والتي استحدثت بالقانون رقم 10-06 السابق الذكر، يلزم العون الاقتصادي أن يودع تركيبة أسعار السلع والخدمات لا سيما تلك التي كانت محل تدابير تحديد أو تسقيف هوامش الربح أو الأسعار، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لدى السلطات المعنية قبل البيع أو تأدية الخدمة([1])، وقد أحال القانون 04-02 السابق الذكر طرق تحديد شروط وكيفيات إيداع تركيبة الأسعار عن طريق التنظيم، إلا انه لم يصدر أي تنظيم إلى غاية الآن، مما يستشف أنه يؤجل تطبيق أحكام هذه المادة الى غاية صدور المرسوم الذي يطبقها.

الفرع الثالث: المناورات غير الشرعية

حيث يمنع على الأعوان الاقتصاديين القيام ببعض التصرفات وهذا حسب المادة 23 من القانون رقم 04-02([2])، السالف الذكر حيث كانت تنص على حالتين فقط وهما اللذان يكونان الركن المادي لهذه الجريمة وهما:

1 قيام العون الاقتصادي بتصريحات مزيفة بأسعار التكلفة من أجل التأثير على أسعار السلع والخدمات والتي تكون غير خاضعة لنظام حرية الأسعار.

2 قيام العون الاقتصادي بالمناورات التي من شأنها أن ترمي الى إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار.

وبعد تعديل هاته المادة بموجب المادة 06 من القانون رقم 10-06 ([3])السابق الذكر أصبحت تنص على 06 حالات وهي كمالي:

1 قيام العون الاقتصادي بتصريحات مزيفة بأسعار التكلفة من أجل التأثير على هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات المحددة والمسقفة ([4]).

---

[1]-انظر المادة 22 مكرر القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم بموجب القانون10-06المؤرخ في15اوت،2010، يعدل ويتمم الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 18 اوت 2010.

[2]-انظر المادة 23 من القانون 04-02 السابق الذكر..

[3]-انظر المادة 06 من القانون 10-06، المعدلة للمادة 23 من القانون 04-02 السابق الذكر.

[4]-ومثال ذلك خباز يقوم بتصريحات مزيفة في فواتير التكلفة من اجل التأثير على هامش سعر الخبز كونه مدعم.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــ

[1]-تنص الفقرة 3 من المادة2 المرسوم التنفيذي رقم 17-362 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، الجريدة الرسمية عدد74 المؤرخة في 25 ديسمبر 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 50/01 المؤرخ في 12 فيفري 2001 يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر عند الانتاج في مختلف مراحل التوزيع: "يوجه الحليب المحددة خصائصه أعلاه حصريا للعائلات".

رقم 17-362 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 50/01 المؤرخ في 12 فيفري 2001 يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر عند الانتاج في مختلف مراحل التوزيع ([1]).

المبحث الثاني: الممارسات التجارية التدليسية وغير النزيهة والتعسفية

نتناول في هذا المبحث الى صور الممارسات التجارية التدليسية المذكورة في المادة 24 و25 من القانون 04-02 السابق الذكر، كمطلب أول، وصور الممارسات التجارية غير النزيهة المذكورة في المواد 26 و27 و28 من نفس القانون كمطلب ثاني، وصور الممارسات التعاقدية التعسفية المذكورة في المادة 29 كمطلب ثالث.

المطلب الأول: الممارسات التجارية التدليسية

من خلال القانون رقم04-02 السابق الذكر الذي جرم الممارسات التجارية التدليسية، حيث يتمثل الركن الشرعي لهذه الجريمة في المواد 24 و25 منه.

أما الركن المادي لجريمة الممارسات التجارية التدليسية يتمثل في صور الأفعال المذكورة في المواد 24 و25 من القانون 04-02 السابق الذكر.

أما بالنسبة للركن المعنوي يتمثل في انصراف إرادة العون الاقتصادي الى تحقيق الجريمة مع علمه بأن القانون يعاقب على ذلك.

ستناول فيما يأتي جريمة الممارسات التجارية التدليسية دون التطرق للجزاء المقرر لها، الذي سنتطرق اليه لاحقا.

الفرع الأول: القيام ببعض الممارسات التديليسية

يمنع على الاعوان الاقتصاديين القيام بالتصرفات الواردة في المادة 24 من القانون رقم 04-02 السابق الذكر حيث تنص على ما يلي: تمنع الممارسات التجارية التي ترمي الى:

- دفع أو استلام فوارق مخفية للقيمة.
- تحرير فواتير وهمية او فواتير مزيفة.

الفصل الأول ـــ\n",
- اتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية واخفائها او تزويرها قصد إخفاء الشروط الحقيقة للممارسات التجارية([1]).

وهذه الجرائم تتطلب قصد جنائي خاص ومتمثل في اتجاه إرادة العون الاقتصادي الى القيام بعمل من الاعمال المنصوص عليها في المادة المذكورة اعلاه.

1 دفع او استلام فوارق مخفية للقيمة: يقصد بفوارق القيمة مجموع المبالغ المدفوعة او المستلمة، غير المصرح بها في وثائق إثبات التعاملات التجارية، مثل البائع الذي يلزم المشتري بدفع مبلغ أكبر مما هو مدون في فاتورة بيع السلع، وذلك من أجل اتهرب من دفع الضرائب، فالمبالغ الزائدة عن مبلغ الفاتورة تسمى بالفوارق المخفية للقيمة

2 تحرير فواتير وهمية أو فواتير مزيفة: تعتبر فواتير وهمية، الفواتير التي ليس وجود حقيقي، وانما يتم تحريرها لإيهام أعوان المراقبة بسلامة المعاملات التجارية وشرعيتها

أما الفواتير المزيفة عكس الفواتير الوهمية، فهي حقيقية ولكن تم تزويرها وتزييفها كيلا تعكس المعاملات الحقيقية بين المتعاملين الاقتصاديين، كعدم تسجيل المعلومات الواجبة في الفواتير أو تغيير وتزييف المعلومات عمدا ([2]).

3إتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية واخفائها او تزويرها قصد إخفاء الشروط الحقيقة للممارسات التجارية او تزويرها: تتمثل في لجوء العون الاقتصادي الى وسائل من شأنها إعدام هذه الوثائق بصورة كلية او جزئية، كحرق الدفاتر التجارية أو تمزيقها بصورة نهائية قبل انقضاء المدة المحددة قانونا ([3]).

كما تقوم هذه المخافة أيضا بإخفاء الوثائق او تزويرها ماديا بحيث يقوم العون الاقتصادي بتغيير حقيقتها بالزيادة أو الحذف او التعديل ([4]).

الفرع الثاني: حيازة بعض المنتوجات بصفة غير شرعية

يمنع على الاعوان الاقتصاديين القيام بالتصرفات الواردة في المادة 25 من القانون رقم 04-02 السابق الذكر حيث تنص على مايلي يمنع على التجار حيازة:

- منتوجات مستوردة او مصنعة بصفة غير شرعية.

---

[1]-المادة 24 من القانون 04-02 السابق الذكر.

[2]-د محمد الشريف كتو، المرجع السابق، صفحة 111.

[3]-زوبير ارزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، صفحة82.

[4]-أحمد بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2006 صفحة 346.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

التي تنص: "يسري القانون التجاري على العلاقات بين التجار، وفي حالة عدم وجود نص يطبق القانون المدني وأعراف المهنة عند الاقتضاء"([1]).

وعله فغن مخالفة هذه الأعراف التجارية النظيفة والنزيهة يرتب مسؤولية جزائية ضد العون الاقتصادي إذا تسبب في الاعتداء على مصالح عون اقتصادي او أكثر.

الفرع الثاني: التعدي على مصالح الأعوان الاقتصاديين

لقد أورد المشرع الجزائري صور هذا التعدي على سبيل المثال ولم يحصرها من خلال استعمال مصطلح: "لاسيما".... وجاءت من خلال المادة 27 من القانون رقم 04-02 السالف الذكر، والتي استنبطها من الفقه والقضاء الفرنسي فتعتبر بقوة القانون غير نزيهة ([2])، نظرا لخطورتها على المتنافسين.

وسنتطرق لكل حالة من الحالات المذكورة في المادة 27 من القانون 04-02 المذكور سابقا من خلال فقراتها الثمانية ([3])، بالتحليل كالتالي:

أولا: تشويه سمعة المنافس

لقد نصت الفقرة 1 من ال مادة27 من القانون 04-02 " تشويه سمعة عون اقتصادي منافس بنشر معلومات سيئة تمس بشخصيته أو منتوجاته أو خدماته"، ويكون ذلك بالاعتداء على سمعة التاجر كنشر معلومات غير صحيحة أو اشاعات كاذبة من اجل صرف العملاء من المحل التجاري، او نشر بيانات كاذبة عن المواد التي تتكون منها البضاعة، او إشاعة معلومات كاذبة مثل افلاس التاجر ([4]).

ويكون نشر هذه المعلومات السيئة عبر جميع وسائل الاعلام سواء الورقية او الالكترونية أو غيرها، تتعلق بشخصية العون الاقتصادي المنافس أو منتوجاته او الخدمات التي يقدمها هذا الأخير، بغض النظر عن صدق هذه المعلومات، بحيث تكون العبرة بمدى تأثير هذه المعلومات على زبائن المنافس مثل: الادعاء بأن المؤسسة

---

[1]-المادة 1 مكرر من الامر 75-59، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية عدد 101 مرخة في 19 ديسمبر 1975، يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

[2]-بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الثاني، طبعة 08، دار هومة، الجزائر، 2008، صفحة 240.

[3]-انظر المادة 26 من القانون 04-02 السابق الذكر.

[4]-محمد الأمين مهري، المرجع السابق، صفحة 305.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــ
نصت على هذه الصورة الفقرة 4 من المادة 27 من القانون 04-02السابق الذكر([3])، ويقصد بالإغراء في التشغيل أن يكون أولئك العمال متعاقدين مع المنافس، وتربطهم علاقة عمل سواء مكتوبة أو غير مكتوبة، فيقوم العوان الاقتصادي بالإلحاح على عمال العوان الآخر من اجل الانتقال من المؤسسة التي تشغلهم الى المؤسسة الجديدة وذلك باستعمال وعود كأجر مضاعف، سيارة...، فإذا قام العون الاقتصادي بتشغيل عمال مرتبطين مع مؤسسة منافسة وترتب ضرر للمنافس، يلتزم العون بتعويض المتضرر والأكثر من ذلك نص المشرع في المادة 07 من القانون 90-11 المتضمن علاقات العمل أنه بمجرد وجود مصلحة شخصية للعامل مع مؤسسة منافسة يعد مخافة لتشريع العمل([4]).

خامسا: الاستفادة من الاسرار المهنية بصفة أجير قديم أو شريك قصد الاضرار بصاحبها

نصت على هذه الصورة الفقرة 5 من المادة 27 من القانون 04-02السابق الذكر ([5])، إن من مصلحة العون الاقتصادي أن لا يكشف عن أسرار مهنته لمنافسيه لأنها وسيلة من وسائل المنافسة المشروعة، وعليه يمنع على العون الاقتصادي الاستفادة من السر المهني المتحصل عليه من طرف الأجير أو الشريك القديم، وعبارة

---

[1]- مثل: - براءة الاختراع: حسب الامر رقم 03-07 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق ببراءات الاختراع وذكرت المادة 02 منه على أنه فكرة لمخترع تسمح عمليا بإيجاد حل لمشاكل محددة في مجال التقنية.
-الرسوم والنماذج الصناعية: الرسم هو كل ترتيب للخطوط أو ألوان من أجل إعطاء مظهر خاص لشيء صناعي، اما النماذج الصناعية فهي كل شكل قابل للتشكيل والقالب الثلاثي الابعاد المستعمل لصنع السلعة.
-العلامات التجارية: هي الرموز التي يضعها المنتج لتمييز سلعته عن السلع الأخرى وتسمح بالتعرف إليها بمجرد النظر اليها

[2]-زناكي دليلة، محاضرات لطلبة الماجستر، مدرسة الدكتوراه، قانون الاعمال المقارن، مقياس قانون المنافسة، سنة2008/2007، جامعة وهران.

[3]-انظر الفقرة 4 المادة 27 من القانون 04-02 السابق الذكر.

[4]- براشمي مفتاح، منع الممارسات التجارية غير النزيهة في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2، 2017/2016، صفحة 141.

[5]-انظر الفقرة 5 المادة 27 من القانون 04-02 السابق الذكر.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

ويعرف الاشهار التضليلي أو كما يسميه البعض بالدعاية الكاذبة، من خلال تعريف التضليل، وهو كل ما يخالف الحقيقة ويمس بمبادئ وشرف التعامل والنزاهة والأمانة فبي إطار المنافسة بقصد تضليل العملاء والاستحواذ عليهم ([1]).

ونص المشرع الجزائري على الاشهار التضليلي واعتبره من الممارسات التجارية غير النزيهة في المادة 28 من القانون 04-02 السابق الذكر عل انه: "دون الاخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية الأخرى المطبقة في هذا الميدان، يعتبر اشهار غير شرعي وممنوعا كل اشهار تضليلي لا سيما إذا كان:

- يتضمن تصريحات أو بيانات أو تشكيلات يمكن أن تؤدي إلى التضليل بتعريف المنتوج أو خدمته أو بكميته أو وفرته أو مميزاته.
- يتضمن عناصر يمكن ان تؤدي إلى الالتباس مع بائع آخر أو مع منتجاته أو خدمته أو نشاطه.
- يتعلق بعرض معين لسلع او خدمات في حين أن العون الاقتصادي لا يتوفر على مخزون كاف من تلك السلع أو لا يمكنه ضمان الخدمات التي يجب تقديمها عادة بالمقارنة مع ضخامة الاشهار ([2]).

وحسب هاته المادة نص المشرع على سبيل المثال وليس الحصر على 03 حالات من الاشهار التضليلي وجرمها وهو ما يعتبر الركن الشرعي، اما الركن المادي يتمثل في الأفعال المذكورة في المادة 28 السابق ذكرها، والتي سوف نفصل كل حالة على حدا:

الحالة الأولى: الاشهار المؤدي للتضليل حول المنتوج أو الخدمة:

يمكن ان يتخذ الاشهار شكل تصريحات مثل: التعبير سواء شفوي أو مدح ... إلخ، أو شكل بيانات تتمثل في كافة الدلائل التي تشير الى خاصية معينة للمنتوج كالصور، الرموز، العبارات ... الخ، أو تشكيلات ويقصد بها طريقة عرض المنتوج ووضعها في أغلفة ذات ألوان جذاب او استعمال عليها كتابات بارزة.

---

[1]-عمر محمد عبد الباقي، الحماية العقدية لمستهلك، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، منشأة المعارف، القاهرة، 2004، صفحة 252.

[2]-المادة 28 من القانون رقم 04-02 السابق الذكر.

الفصل الأول ـــــــ

نستنتج في ختام هذا المطلب ان الممارسات التجارية غير النزيهة مختلفة ومتعددة بقدر ما يستطيع العون ابتداع أساليب جديدة وملتوية للاستفادة من عمل الغير وشهرته، وان صور الجرائم الواردة في المواد 27 و28 سالفة الذكر واردة على سبيل المثال لا الحصر وهذا ما نستنتجه من عبارة " لا سيما".

كما نلاحظ انه لا يشترط في الأفعال الواردة في هذه المواد إثبات الخطأ والضرر والعلاقة السببية لمساءلة العون الاقتصادي، انما قيامه بها في حد ذاته يعتبر خطأ لا يشترط وقوع الضرر ([1]).

المطلب الثالث: الممارسات التعاقدية التعسفية

نظرا لاختلال في التوازن بين أطراف العلاقة التعاقدية بين العون الاقتصادي والمستهلك استفحلت ظاهرة الشروط التعسفية التي يستخدمها المهني لبسط إرادته على مختلف جوانب العقد من خلال مركزه التعاقدي القوي، ولما كان المستهلك يعد طرفا ضعيفا في العلاقة التعاقدية، غالبا ما يقبل الشروط التعاقدية التي تحرر مسبقا من قبل المهني رغم ما تتضمنه من آثار مالية وقانونية خطيرة في مواجهته، وهذا ما دفع بالمشرع للتدخل لمعالجة هذا الوضع بداية بالقواعد العامة في القانون المدني حيث منحت المادة 110 منه للقاضي سلطة تعديل الشروط التعسفية أو اعفاء الطرف الضعيف منها([2])، وأضاف قواعد خاصة بالممارسات التعاقدية التعسفية وفق القانون 04-02 السابق الذكر والمرسوم التنفيذي رقم06-306المحدد للعناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والبنود التي تعتبر تعسفية([3]).

وسوف نتطرق الى تعريف الشرط التعسفي (الفرع الأول)، صور الشروط والبنود التعسفية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الشرط التعسفي

أن عقود الإذعان هي تلك العقود التي يحدد شروطها أحد المتعاقدين ولا يكون أمام الآخر إلا التسليم بها والإذعان لها، بحيث لا يقبل منه أي مناقشة لهذه الشروط، فأما أن يقبلها برمتها أو يعرض عنها.

---

[1]-د. محمد الشريف كتو، مرجع سابق، صفحة 118.

[2]-أحمد خديجي، مرجع سابق، صفحة 140.

[3]-المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006 المحدد للعناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والبنود التي تعتبر تعسفية، جريدة رسمية عدد 56 الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــ

[1]–مرسوم تنفيذي رقم 08-44 مؤرخ في 03 فيفري 2008، الجريدة الرسمية عدد 7 المؤرخة في 10 فيفري2008، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006 المحدد للعناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والبنود التي تعتبر تعسفية.

[2]–المادة 5 المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المصدر السابق.

[3]–المادة 2 المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المصدر السابق.

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الأول ـــــــ

الفصل الثاني

الآليات القانونية لردع الممارسات التجارية غير النزيهة

بحثا عن النجاعة الاقتصادية وضمانا لوجود منافسة نزيهة فإن الأمر يستدعي أن يرافق الحظر القانوني المقرر للبيوع الوارد ذكرها في القانون المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية مراقبة فعالة، حيث بعدما تغير دور الدولة من دولة متدخلة إلى دولة ضابطة تجسد دورها في السعي إلى المحافظة على شرعية و نزاهة الممارسات التجارية و محاربة كل أشكال التصرفات و الممارسات التي تمس بالسير العادي للسوق وحرية المنافسة، الأمر الذي يحتاج إلى آليات فعالية تحد من المخالفات من خلال هيئات ذات سلطات واسعة وأحكام قانونية ذات مضامين و غايات متعددة، وعليه حاول المشرع الجزائري توزيع الأدوار في إطار مكافحته للممارسات التجارية غير النزيه بتوزيع الأدوار والصلاحيات بين أجهزة وسلطات متباينة في المهام متكاملة في السلطات لمحاولة سد أغلب المنافذ.

وبالتالي تتطلب نوعا في الوسائل، فالمشرع وزع هذه الصلاحيات بين الإدارة الاقتصادية الى جانب الجهات القضائية لضمان التصدي للمخالفات بالاعتماد على السلطات المخولة لهذا الغرض، ولكن قبل اللجوء إلى الجزاءات كآلية لردع هذه البيوع يمكن اللجوء الى غرامة المصالة كطريق ودي لمعالجة هذه المخالفات.

وعليه سنتعرض في هذا الفصل الى طرق الاثبات ومتابعة الجرائم المتعلقة بمخالفة أحكام نزاهة الممارسات التجارية في (المبحث الأول) والجزاءات المترتبة على الجرائم المتعلقة بمخالفة الحكام نزاهة الممارسات التجارية في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: طرق الاثبات ومتابعة الجرائم المتعلقة بمخالفة أحكام نزاهة الممارسات التجارية

يعد موضوع الممارسات التجارية غير النزيهة من أهم المواضيع التي لقيت من المشرع اهتماما ينعكس من خلال تنويعه في الأجهزة التي أوكلت لها مهمة ردعها كل من موقعه و حسب اختصاصاته و سلطاته حتى تضمن الدولة الرقابة على سير الأنشطة التجارية خاصة في القطاعات الحساسة و تلك التي تعني المستهلك مباشرة حيث تشرف الهيئات الإدارية المركزية المتخصصة في مجال التجارة على تنظيم السوق و منع بث الاضطراب فيه، وعليه سوف نتناول طرق البحث و التحري عن الجرائم في (المطلب الأول)و متابعة الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: طرق اثبات الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية

ان كشف المخالفات المنصوص عليها في القانون رقم 04-02 السابق الذكر ومعاينتها تتم بواسطة الأعوان المذكورين في المادة 49 من هذا القانون، فحدد هذا الأخير الموظفون المؤهلون لإجراء التحريات المتعلقة بالمخالفات كما حدد الصلاحيات التي يتمتعون بها في هذا المجال ([1]).

حيث يقصد بالمعاينة مشاهدة واثبات الحالة القائمة في مكان وقوع المخالفة والأشياء التي تتعلق بها من أجل كشف الحقيقة واثبات حالة المخالفين الذين لهم صلة بالمخالفة ([2]).

ويقصد بمتابعة جرائم الممارسات التجارية غير النزيهة القيام بإيصالها إلى القضاء الجزائي وذلك بعد معاينتها، وضبطها من طرف المصالح المختصة.

وعليه نتناول في هذا المطلب فرعين حيث نذكر الموظفون المؤهلون للقيام بالتحقيق والمعاينة في (الفرع الأول)، وسلطات الموظفون المكلفون بالتحقيق والمعاينة في (الفرع الثاني).

الفرع الاول: الموظفون المؤهلون للقيام بالتحقيق والمعاينة

نصت المادة 49 من القانون رقم 04-02 السالف الذكر ([3]). على مايلي:"في إطار تطبيق هذا القانون، يؤهل للقيام بالتحقيقات ومعاينة مخالفات أحكامه، الموظفون الآتي ذكرهم:

---

[1]– د. محمد الشريف كتو، مرجع سابق، ص 126.

[2]– أوهايبية عبد الله، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري: التحري والتحقيق، ط2، دار هومة، الجزائر،2011، ص 210.

[3]– المادة 49 من قانون 04-02 المرجع السابق.

- ضباط وأعوان الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية.
- المستخدمون المنتمون الى الأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة.
- الأعوان المعنيون التابعون لمصالح الإدارة الجبائية.
- أعوان الإدارة المكلفة بالتجارة المرتبة في الصنف 14 على الأقل المعينون لهذا الغرض.

أولا: ضباط الشرطة القضائية وأعوانهم

لقد حدد المشرع من خلال قانون الإجراءات الجزائية الأشخاص الحائزين على صفة ضباط الشرطة القضائية وكذا أعوانهم، اذ يتمتع بها كل من رؤساء المجالس الشعبية البلدية، ضباط الدرك الوطني، محافظو الشرطة، ضباط الشرطة، ذوي الرتب في الدرك ورجال الدرك الذين أمضوا في سلك الدرك ثلاث سنوات على الأقل والذين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الدفاع الوطني وبعد موافقة لجنة خاصة ، مفتشو الأمن الوطني الذين قضوا في خدمتهم بهذه الصفة ثلاث سنوات على الأقل وعينوا بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية والجماعات المحلية وبعد موافقة لجنة خاصة، ضباط وضباط الصف التابعين للمصالح العسكرية للأمن الذين تم تعيينهم خصيصا بوجب قرار مشترك صادر عن وزير الدفاع الوطني ووزير العدل([1]) .

ثانيا: المستخدمون والاعوان التابعين للإدارة المكلفة بالتجارة

ويقصد بهم حسب المرسوم التنفيذي رقم 415/09 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين الاسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ([2]).

حيث يضم حسب المادة 03 من هذا المرسوم كل من الموظفين المنتمين الى شعبة قمع الغش وكذا شعبة المنافسة والتحقيقات الاقتصادية ([3]).

وبخصوص شعبة قمع الغش فهي تضم سلك مراقبي قمع الغش وكذا محققي ومفتشي قمع الغش ([4]).

---

[1]– المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل.

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 09-415 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة، المؤرخ في 16 ديسمبر2009، جريدة رسمية عدد 75، الصادرة بتاريخ 20 ديسمبر 2009..

[3]– انظر المارة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 09-415 المرجع السابق..

[4]– انظر المارة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 09-415 المرجع السابق

في حين ان شعبة المنافسة والتحقيقات الاقتصادية تضم سلك مراقبي المنافسة والتحقيقات الاقتصادية، وكذا سلك مفتشي ومحققي المنافسة والتحقيقات الاقتصادية ([1])

أما بالنسبة لأعوان الإدارة المكلفة بالتجارة المرتبة في الصنف 14 على الأقل المعينون لهذا الغرض هي عبارة عن رتبة فقط لهم او سلم اداري يقومون بنفس مهام الأعوان السابق ذكرهم.

ثالثا: الأعوان المعنيون التابعون لمصالح الإدارة الجبائية.

ويقصد بهم حسب المرسوم التنفيذي رقم10-299 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة الجبائية ([2]) ، ومن خلال المادة الثالثة منه التي حددت الاسلاك الخاصة بالإدارة الجبائية:

سلك مفتشي الضرائب، سلك مراقبي الضرائب، سلك أعوان المعاينة، سلك المحللين الجبائيين، سلك المبرمجين الجبائيين

غير أن اختصاص هؤلاء الأعوان ينحصر في مجال القانون رقم 04-02 في مراقبة الممارسات التجارية المتعلقة بنشاطهم كالتهرب الضريبي، عدم الالتزام بالفوترة، وعليه لا يمتد اخصاصهم لمتابعة الممارسات التجارية غير النزيهة لأنه يخرج من نطاق اختصاصهم.

يجب أن يؤدي الموظفون التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة والإدارة المكلفة بالمالية اليمين وأن يفوضوا بالعمل طبقا للإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها، كما يجب عليهم أن يبينوا وظيفتهم وأن يقدموا تفويضهم بالعمل، وانه يمكن لهم طلب تدخل وكيل الجمهورية المختص إقليميا ضمن احترام القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية ([3]).

---

[1]– انظر المارة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 09-415 المرجع السابق.

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 10-299 الممضي في 29 نوفمبر 2010، الجريدة الرسمية عدد74 مؤرخة في 05 ديسمبر2010، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة الجبائية.

[3]– انظر المادة 49 من القانون رقم 04-02 المصدر السابق.

الفرع الثاني: السلطات والضمانات الممنوحة للأعوان المكلفون بالتحقيق والمعاينة

لقد منح المشرع للأشخاص المكلفين بالمعاينة والضبط مجموعة من السلطات والضمانات حتى يمكنهم من ممارسة نشاطهم ضمن أطر تشجع على بذل الجهود اللازمة لمكافحة الممارسات المخالفة لأحكام قانون الممارسات التجارية وهي السلطات والضمانات التي سوف نتطرق لها.

أولا: سلطات المكلفين بالتحقيق

لقدد حدد المشرع من خلال القانون رقم 04-02 مختلف السلطات التي يتمتع بها الأشخاص المكلفين بمعاينة وضبط الممارسات المخالفة لأحكام هذا القانون، وتتمثل في سلطة فحص المستندات والوثائق، سلطة الدخول الى المحلات، اما بالنسبة لسلطة الحجز وتحرير المحاضر سنتطرق لها لاحقا.

1- سلطة تفحص المستندات والوثائق

حسب المادة 50 من القانون رقم 04-02 السالف الذكر، يمكن الموظفين المذكورين في المادة 49 القيام بتفحص كل المستندات الإدارية او التجارية أو المحاسبية، وكذا أية وسائل مغناطسية او معلوماتية، دون ان يمنعوا من ذلك بحجة السر المهني.

ويمكنهم ان يتشرطوا استلامها حيثما وجدت والقيام بحجزها ([1]) .

وعليه حسب هذه المادة يتضح أن الأعوان المكلفين بمعاينة وضبط الممارسات التجارية غير النزيهة يتمتعون بكامل الحرية في طلب الاطلاع وتفحص أي وثيقة يحوزها العون الاقتصادي، كما يمكنهم الاطلاع على المعلومات المعالجة والمخزنة آليا بواسطة الكمبيوتر وفحص البريد الإلكتروني، كل هذا مع عدم إمكانية الاحتجاج بسريتها وبحجة السر المهني هذا ما يعزز من سلطاتهم اثناء القيام بمهامهم.

ويمكن الحصول على الوثائق حتى في حالة غياب العون الاقتصادي أي صاحب المحل، فكل عامل تابع للعون الاقتصادي يجب عليه في حالة طلب أي وثيقة بحوزته تتعلق بالنشاط التجاري تسليمها دون الاحتجاج بغياب المدير أو صاحب المحل التجاري ([2]).

---

[1]– انظر المادة 50 من القانون رقم 04-02 المصدر السابق.

[2]–خديجي أحمد، مرجع سابق، ص 270.

2- سلطة الدخول الى المحلات

حسب المادة 52 من القانون رقم 04-02 السالف الذكر، للموظفين المذكورين في المادة 49 حرية الدخول الى المحلات التجارية والمكاتب والملحقات وأماكن الشحن أو التخزين وبصفة عامة الى أي مكان باستثناء المحلات السكنية التي يتم الدخول اليها طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية ([1]).

ومن خلال هذه المادة المشرع منح للأعوان المكلفين بالتحقيق الحرية الكاملة في الدخول الى المحلات وتفتيشها للكشف عن المخالفات ومتابعتها دون أي قيود زمنية أو إجرائية، وهذا خلافا لما هو عليه الحال بالنسبة لتفتيش المحلات السكنية والتي يتعين مراعاة الأحكام الخاصة بتفتيش المنازل السكنية باستصدار إذن مكتوب من قبل وكيل الجمهورية ([2]) ومراعاة مواقيت التفتيش ([3]).

كما يجوز للأعوان المكلفين بالتحقيق دخول أي مكان تابع لأماكن العمل وبكل حرية دون ضرورة الاستئذان المسبق مادام ان المحل لا يندرج ضمن المحلات السكنية والتي كما قلنا سابقا ينبغي مراعات خصوصية السكن والتقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية.

ثانيا: الضمانات الممنوحة للمكلفين بالمعاينة والتحقيق

حسب المادة 53 من القانون رقم 04-02 فان كل عون اقتصادي يمنع أو يعرقل او يعارض الموظفين المؤهلين للقيام بمهام التحقيق يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة ألف الى مليون دينار جزائري، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وهذا ما يسمى بجنحة معارضة المراقبة ([4])

كما حددت المادة ([5])من نفس القانون صور المعارضة والتي تشمل مجموعة الأفعال التالية:

---

[1]–انظر المادة 52 من القانون رقم 04-02 المصدر السابق.

[2]–حسب المادة 44 من قانون الاجراءات الجزائية

[3]–حددت المادة 47 من نفس القانون مواقيت التفتيش، ألا يتم التفتيش قبل الخامسة صباحا ولا بعد الثامنة ليلا.

[4]–انظر المادة 53 من القانون رقم 04-02 المصدر السابق، ويقصد بمعارضة المراقبة عرقلة السير الحسن للتحقيق وحالاته مذكورة في المادة 54 من نفس القانون التي سنشرحها لاحقا

[5]–انظر المادة 54 من القانون رقم 04-02 المصدر السابق.

1- المنع من الدخول الحر للمحلات: يمكن للأعوان المكلفين بالتحقيق الدخول لأي محل تجاري معني بالمراقبة أو التحقيق بعد تقديم بطاقة التفويض بالعمل ([1])ولا يمكن للعون الاقتصادي منعه بذلك، وفي حالة قيامه بذلك يعتبر مرتكب لمخالفة معارضة المراقبة.

2- رفض تقديم الوثائق المطلوبة في إطار التحقيق: يجب على العون الاقتصادي عندما يطلب منه الأعوان المؤهلون بالمراقبة والتحقيق تقديم أية وثيقة لها صلة بالتحقيق ألا يرفض ذلك شريطة مايلي:

- تحديد الوثائق المطلوبة بدقة من طرف المكلفين بالتحقيق.
- ألا يكون الحصول على هذه الوثائق ممكنا إلا من خلال العون الاقتصادي
- أن تشكل الوثيقة المطلوبة دليلا على قيام مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في قانون 04-02 ([2]).

3- رفض الاستجابة عمدا لاستدعاءات المحققين: قد يكون الاستدعاء ضروريا لاستكمال إجراءات التحقيق وخاصة عند وجود المحل مغلقا، او في حالة التحقيقات المطولة والتي تتطلب وثائق إضافية لا بد من العون الاقتصادي من احضارها، فهنا يقوم المحققون بتحرير استدعاء للعون الاقتصادي سواء لمقر سكنه او لمقر عنوان المحل التجاري، ومتى تأكد استلام الاستدعاء عن طريق الاشعار بالوصول ورفضه القدوم الى المحققين دن أية عذر قانوني كحالة القوة القاهرة، مرض، سفر فأنه تتقرر ضده مخالفة معارضة المراقبة.

4 التوقف عن النشاط بقصد التهرب من المراقبة: وهو التوقف الذي يكون الغرض منه التهرب من الرقابة، بحيث تكون نية العون الاقتصادي من اغلاقه المحل هو عدم السماح للمحققين من القيام بعملية المراقبة، أو حث أعوان آخرين على توقيف نشاطهم قصد التهرب من المراقبة، ويكون هذا عند مشاهدتهم المحققين

5- استعمال المناورة للمماطلة او عرقلة بأي شكل كان لإنجاز التحقيق: المشرع الجزائري لم يعرف المناورة والتي تكون سبب لقيام مخالفة معارضة المراقبة، وبالرجوع الى الفقه يمكن تعريف المناورة على انها أكاذيب مدعمة بمظاهر خارجية أو أفعال مادية من شانها ايهام المحقق وجعله يتأخر في انجاز التحقيق ([3]).

---

[1]–تسلم هذه البطاقة من طرف الوزارة الوصية، ويجب على الموظفين المؤهلين إظهارها عند دخول أي محل تجاري وقبل مباشرة عملية المراقبة او التحقيق.

[2]–خديجي أحمد، مرجع سابق، صفحة 260.

[3]–خديجي أحمد، نفس المرجع، صفحة 262.

6 – الاعتداء على الموظفين المؤهلين للتحقيق: وينقسم الى نوعين:

-الإهانة والتهديد والسب.

-العنف والتعدي الجسدي الذي يمس بالسلامة الجسدية ([1]).

وتتم المتابعة الجزائية هنا من أجل جنحة معارضة المراقبة وليس من أجل جنح التهديد أو السب أو الضرب والجرح العمدي المنصوص عليه في قانون العقوبات، وعليه لا يكفي قيام الأفعال المادية فقط حتى نكون امام جنحة معارضة الرقابة وانما يجب أن يكون الفعل مرتكب من طرف العون الاقتصادي محل الرقابة على نشاطه وأثناء تأدية الموظف لمهامه، وهي نفسها العقوبة المذكورة في المادة 32 من قانون العقوبات، فقد عاقبت المادة 148([2])، من قانون العقوبات على جنحة التعدي على موظف اثناء تأدية مهامه بالحبس من سنتين الى خمس سنوات، اما بالنسبة لعقوبة معارضة المراقبة عاقبت عليها المادة 53 من القانون رقم 04-02([3])بالحيس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة ألف الى مليون دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين، وعليه فأن المادة 148 من قانون العقوبات هي الأشد، ولكن بما انه صفة العون الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التهمة فإن النص الواجب التطبيق هو المادة 53 من قانون رقم 04-02 الذي يعتبر نص خاص يذهب اليه المشرع فيه الى تخفيف العقوبة على العون الاقتصادي ([4]).

وبالرجوع الى المادة 54 من القانون 04-02 فان المشرع قد نص صراحة على أن المتابعات في هاتين الحالتين تتم باسم وزر التجارة ([5]).

---

[1]–خديجي أحمد، مرجع سابق، ص 263.

[2]–انظر المادة 148 من قانون العقوبات المصدر السابق.

[3]–انظر المادة 53 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[4]–خديجي أحمد، مرجع سابق، صفحة 264-265.

[5]–انظر المادة 53 الفقرة الأخيرة من قانون 04-02 المصدر السابق.

المطلب الثاني: متابعة الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية

حدد المشرع الإطار القانوني الذي تتم من خلاله كل أعمال التحقيق منذ بدايتها الى غاية اختتامها بتحرير محضر التحقيق الذي يعتبر احدى الوسائل التي تمكن وكيل الجمهورية من تحريك الدعوى العمومية وإحالة المخالف الى المحكمة، وعليه سوف نتناول في هذا المطلب المتابعة القضائية عن طريق الدعوى العمومية (الفرع الأول) والمصالحة كطريق لانتهاء المتابعة القضائية (الفرع الثاني).

الفرع الاول: المتابعة القضائية عن طريق الدعوى العمومية

من الثابت أن تحريك الدعوى العمومية انما هو امر معترف بع للنيابة العامة بالدرجة الأولى باعتبارها السلطة التي تسهر على تطبيق القانون وردع مخالفيه، وعليه فان تحريك الدعوى العمومية في مجال الممارسات التجارية غير النزيهة يعتبر اختصاص من اختصاصات وكيل الجمهورية يمكنه مباشرته من تلقاء نفسه او بعد إبلاغه من طرف الموظفين المكلفين بالمعاينة والضبط، او حتى من قبل المستهلك وجمعيات حماية المستهلكين. وعليه سوف نتطرق في هذا الفرع الى اختصاص وكيل الجمهورية بتحريك الدعوى العمومية وسير عملية التحقيق من بدايته الى نهايته، كما نتطرق أيضا الى الأشخاص الذين يحق لهم تقديم طلب بغية تحريك الدعوى العمومية، وأخيرا الفصل في الدعوى العمومية

أولا: اختصاص وكيل الجمهورية بتحريك الدعوى العمومية

ان قيام دور وكيل الجمهورية بدوره في مجال الممارسات التجارية غير النزيهة انما يتم في غالب الأحيان بعد إبلاغه بالجريمة من قبل الاعوان المكلفين بضبط الجرائم المتعلقة بالممارسات التجارية والتي تطرقنا لهم سابقا، لا سيما الاعوان المكلفون بالتجارة بحيث يقوم المدير الولائي المكلف بالتجارة حسب المادة 55 الفقرة02 من القانون رقم 04-02 السالف الذكر والتي تنص على مايلي: " تثبت المخالفات للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون في محاضر تبلغ الى المدير الولائي المكلف بالتجارة الذي يرسلها الى وكيل الجمهورية المختص إقليميا مع مراعاة الاحكام الواردة في المادة 60 من هذا القانون"([1]) .

01 سير عملية التحقيق لقد منح القانون 04-02 في المادة 49،50، 51،52 منه سلطات واسعة للموظفين المؤهلون للقيام بمهام المعاينة وفي نفس الوقت اوجب عليهم احترام مجموعة من الضوابط اثناء عملية التحقيق. وعليه يجب عليهم قبل عملية التحقيق القيام بالإجراءات التالية:

---

[1]–نص المادة 55 الفقرة 02 من قانون 04-02 المصدر السابق.

أ -**الالتزام لأداء اليمين القانونية:** نص اليمين يكون وفقا لنص المادة 11 من المرسوم 09-415 المؤرخ في 16 ديسمبر 2009 والخاص بموظفي إدارة التجارة ([1]).

وتكون اليمين القانونية امام المحكمة التي تقع بمقر ممارسة مهامهم بجلسة علنية، فهي التي تجعل الموظف في درجة الضبط، ولا يمكن الطعن في محاضره الا بالتزوير بمعنى لها حجية مطلقة ([2]).

ب – الالتزام بصفته وتقديم بطاقة التفويض بالعمل: التفويض هو ورقة إدارية يحدد شكلها وطريقة إصدارها عن طريق قرار صادر عن وزير التجارة وتسلم للموظف التابع للإدارة المكلفة بالتجارة. ([3]) .

ج – الالتزام بالنزاهة وكتمان السر المهني: يجب على الموظف القائم بالتحقيق ان يتحلى بالنزاهة اثناء عملية التحقيق وان يقوم بإبلاغ العون الاقتصادي حول الموضوع الذي يدور حوله التحقيق، وعليه أيضا ان يلتزم بكتمان السر المهني، هذا الالتزام يعد ضمان لسير التحقيق وعدم المساس بمصالح المحقق ([4]).

اما بالنسبة لسلطات الموظف المحقق في مجال ضبط المخالفات تحدثنا عليها سابقا والتي تتمثل في تلقي البلاغات والمعلومات، الاطلاع على الوثائق وتفحصها، الحق في تفتيش المحلات التجارية

02 نهاية أعمال التحقيق تختتم التحقيقات المنجزة بتقارير عن الوقائع التي تمت معاينتها من قبل الموظفون المؤهلون، أما بالنسبة لتثبيت المخالفات فيكون عن طريق تحرير محاضر وفقا لما نصت عليه المواد من 55 الى 59 من القانون 04-02.

بالنسبة للتقرير فهو عبارة عن محرر اداري يحتوي تلخيص أعمال التحقيق فانه يرسل الى المسؤول عن القطاع والذي بدوره يرسله الى الوزارة الوصية يتضمن عرض شامل للوقائع المعاينة مع تقديم ملاحظات وتعليقات وآراء المحقق ([5])، أما المحاضر فهي محررات يتم كتابتها وفق الاشكال القانونية.

---

[1]–راجع المادة 11 من المرسوم التنفيذي 09-415 المصدر السابق.

[2]–بعد توظيف العون مباشرة يقوم بأداء اليمين القانونية اما المحكمة ويسلم له محضر أداء اليمين ولا يمكنه مباشره مهامه او تحرير محاضر الخاصة بالمخالفات الا بعد أداء اليمين القانونية.

[3]–يجب على الاعوان المكلفين بالمعاينة اظهار بطاقة التفويض بالعمل فور دخولهم المحلات التجارية او أماكن التحقيق الى العون الاقتصادي.

[4]–احمد خديجي، مرجع سابق، صفحة 268.

[5]–احمد خديجي، نفس المرجع، صفحة 276.

أ – تحرير محضر التحقيق: يعرف بأنه وثيقة مكتوبة بمعرفة أحد المختصين بكتابته يتضمن إثبات واقعة تم التحقيق فيها والبحث فيها، كما يعرفه البعض بأنه: "عمل سجل بموجبه شخص ذو صفة خاصة التبليغات والشكاوى واثباتات الجريمة بطريقة مباشرة بالإضافة الى نتيجة عمليات مختلفة تهدف الى جمع المعلومات والاثباتات"([1])، ويمكن تعريفه أيضا بأنه عبارة عن محرر يصدر عن موظف بمقتضى وظيفته الرسمية أو التأشير عليه وفق ما تقتضيه القوانين واللوائح التنظيمية التي تصدر من جهته الرئيسة ([2]).

ولقد وضعت المادة 56 من القانون 04-02 مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها عند تحرير المحضر، بحيث يحرر دون شطب أو إضافة أو قيد في الهوامش مع ذكر تواريخ وأماكن التحقيقات المنجزة والمعاينات المسجلة، كما يتضمن هوية وصفة الموظفين الذين قاموا بالتحقيقات وهوية مرتكب المخالفة أو الأشخاص المعنيين بالتحقيقات ونشاطهم وعناوينهم، بالإضافة الى تصنيف المخالفة والنصوص التنظيمية المعمول بها، كما يحدد شكل المحاضر وبياناتها عن طريق التنظيم ([3])، الا انه لم يصدر أي تنظيم في هذا الشأن وعليه يقم الموظف المؤهل بملأ بيانات هاته المحاضر بما يتلاءم مع ما عاينه من وقائع وما أثبته من مخالفات وحسب المادة 57 من القانون 04-02 تحرر المحاضر في ظرف ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ نهاية التحقيق، كما أن المحاضر المحررة تكون تحت طائلة البطلان إذا لم توقع من طرف الموظفين الذين عاينوا المخالفة، ويجب أن يبين في المحاضر بأن مرتكب المخالفة قد تم إعلامه بتاريخ ومكان تحريرها وتم إبلاغه بضرورة الحضور أثناء التحقيق، وعند تحرير المحضر بحضور مرتكب المخالفة يتم إبلاغه للتوقيع عليه، أما في حالة توقيع المحضر في غياب المعني أو في حالة حضوره ورفضه التوقيع أو معارضته غرامة الصلح المقترحة يقيد ذلك في المحضر([4]).

ب – حجية محضر التحقيق: بالرجوع الى نص المادة 58 من القانون 04-02 فإن محاضر التحقيق التي تنجز تطبيقا لأحكام هذا القانون تكون لها حجية قانونية حتى يطعن فيها بالتزوير ([5]).

---

[1]–عماد عوض عدس،" التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة، دار النهضة العربية، القاهرة،2007 صفحة 240.

[2]–أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء02، الطبعة 03، دار هومة، الجزائر2006، صفحة 343.

[3]–انظر المادة 56 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[4]–انظر المادة 57 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[5]–انظر المادة 58 من قانون 04-02 المصدر السابق.

حسب القاعدة العامة فإن المحررات شأنها شأن وسائل الاثبات الأخرى تخضع لحرية تقدير القاضي، لكن القانون وبصفة استثنائية يمنح لبعض المحاضر حجية خاصة في الإثبات بحيث يعتبر المحضر حجة فيما جاء به إلى ان يثبت ما ينفيه إما بالتزوير أو الطعن فيه بتقديم الدليل العكسي، وعليه فإن حجية محاضر الأعوان المكلفون بالتحقيق هي حجية قاصرة على ثبوت الوقائع والإجراءات التي وردت في المحضر ولا تمتد إلى إلزام القاضي بما ورد في المحضر رغم عدم الطعن فيه بالتزوير، بحيث يمكن للقاضي أن يأمر بإعادة التحقيق.

كما أجازت المادة 57 من القانون 04-02 في حالة عدم التوقيع من طرف الموظفين الذين عاينوا المخالفة فإنه يطعن ببطلان المحضر، وهي الحالة الوحيدة التي رتب عليها المشرع البطلان بنص صريح ([1]).

كما توجد بعض الحالات التي يكون فيها البطلان نسبيا بحيث يصبح المحضر ورقة عادية من أوراق الاثبات، أي ينزل من الحجية المطلقة إلى درجة المحاضر الاستدلالية ([2])ومنها:

-عدم اختصاص محرر المحضر نوعيا وإقليميا.

-عدم مراعاة الشكليات المتعلقة بالقيام بمهام التحقيق كعدم اظهار بطاقة التفويض.

ثانيا: الأشخاص الذين يحق لهم تقديم طلب بغية تحريك الدعوى العمومية

إلى جانب اختصاص وكيل الجمهورية بتحريك الدعوى العمومية بعد علمه بوجود ممارسات تجارية غير نزيهة، خاصة بعد تلقيه المحاضر المنجزة من قبل المكلفين بالمعاينة والضبط، فإنه يجوز أيضا للمستهلك وكذا جمعيات حماية المستهلك التبليغ عن وجود الممارسات التجارية غير النزيهة وتقديم شكاوى في حالة التضرر من هذه الممارسات بغية القائمين بها جزائيا، وهو ما أكده المشرع بموجب القانون رقم 04-02 والذي كرس صراحة حق المستهلك وجمعيات حماية المستهلكين في رفع دعاوى أمام العدالة ضد كل عون اقتصادي يخالف هذا القانون والتأسيس كأطراف مدنية للحصول على تعويض عن الضرر الذي لحقهم([3]).

---

[1]–تنص المادة 57 من قانون 04-02 في فقرتها الثانية " تكون المحاضر المحررة تحت طائلة البطلان إذا لم توقع من طرف الموظفين الذين عاينوا المخالفة".

[2]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 281.

[3]–انظر المادة 65 من قانون 04-02 المصدر السابق.

ثالثا: الفصل في الدعوى العمومية بالنظر إلى الوصف الجنحي للجرائم المحددة بنص القانون 04-02 فإن الدعوى العمومية تنظر من طرف قسم الجنح بالمحكمة المختصة إقليميا، وفي جرائم الممارسات التجارية غير النزيهة نظرا لارتباطها بالمعاينات التي يجريها موظفو الضبط القضائي وارتباطهم بوكيل الجمهورية الذين يتبعون له إقليميا، فإن الإحالة تكون وبصفة شبه دائمة أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكان رفع المخالفة([1])، ثم تحيل النيابة العامة الملف على قضاة الموضوع بغية توقيع العقاب، وأمام هذه الحالة فإن الاختصاص بالنظر في جرائم الممارسات التجارية غير النزيهة يؤول إلى قاضي الجنح كدرجة أولى، ثم بعد ذلك تتاح للأطراف إمكانية استئناف الحكم الصادر عنه أو الطعن بالنقض وفق ما تقضي به أحكام قانون الإجراءات الجزائية.

الفرع الثاني: المصالحة كطريق لانتهاء المتابعة القضائية

يمنح قانون 04-02 للإدارة المكلفة بالتجارة سلطة التصالح مع المخالفين الذين يقبلون دفع الغرامة المحددة لهم في مقابل إنهاء المتابعة القضائية، ولمعرفة هذه الوسيلة لابد من البحث في مفهومها (أولا) ثم إجراءاتها (ثانيا).

أولا: مفهوم المصالحة

المصالحة هي تنازل الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجزائية مقابل المبلغ الذي تم عليه الصلح ([2]).

أو هي تلك التصرف القانوني الذي يؤدي الى تنازل النيابة العامة ممثلة في الحق العام عن حقها في الدعوى العمومية في جرائم محددة قانونا مقابل قيام المخالف بدفع مبلغ من النقود لصالح الخزينة العمومية يساوي الضرر المادي الذي ألحقه بالمجتمع، فمن جهة الدولة تحقق إيراد مالي ومن جهة أخرى يتفادى المخالف الحكم الجزائي والمصاريف القضائية، بالإضافة الى إضاعة الوقت الذي يعتبر مهم جدا في نشاطه الاقتصادي([3])،وحسب المادة 60 من قانون 04-02 فإن الصلح يتم بإيجاب من قبل العون الاقتصادي وقبول

---

[1]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 290.

[2]–طه أحمد محمد عبد العليم، "الصلح في الدعوى الجنائية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، صفحة 12.

[3]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 288.

من طرف الإدارة المكلفة بالتجارة فهو يتعلق بتوافق إرادتين على إنشاء الصلح حتى يرتب آثاره القاونية وإنهاء المتابعات القضائية، وللإدارة السلطة التقديرية في قبول الإيجاب الصادر من العون الاقتصادي([1]).

ثانيا: اجراءات المصالحة

تجري المصالحة بين الجهة الإدارية المختصة وهي الإدارة المكلفة بالتجارة وبين العون الاقتصادي طبقا للمادة 60 من قانون 04-02 حيث يمكن للمدير الولائي المكلف بالتجارة أن يقبل من الأعوان الاقتصاديين المخالفين بمصالحة عندما تكون المخالفة محل الضبط يعاقب عليها بغرامة تقل أو تساوي مليون دينار جزائري، والوزير المكلف بالتجارة عندما تكون المخالفة المسجلة في حدود غرامة تفوق مليون دينار جزائري، ولا يمكن أجراء الصلح إذا كانت المخالفة المسجلة في حدود غرامة تفوق ثلاثة ملايين دينار([2])، ولا يقبل التصالح مع ورثة العون الاقتصادي المخالف لأن الوفاة تؤدي الى انقضاء الدعوى العمومية في يقبل التصالح مع وكيل العون الاقتصادي المخالف إذا استند الى وكالة قانونية خاصة تضمن التفويض في إجراء الصلح صراحة([3])

أما بالنسبة للشخص المعنوي فالممثل الشرعي هو من يقوم بالمصالحة كالرئيس المدير العام في شركات ذات الأسهم، والمدير في شركة ذات المسؤولية المحدودة وأحيانا القانون الأساسي للشكة هو الذي يحدد الشخص الذي يمثله قانونا ([4]).

وطبقا للمادة 61 من قانون 04-02 يمكن للعون الاقتصادي المخالف الحق على مبلغ الصلح المقترح من طرف الموظفين المؤهلين امام كل من المدير الولائي المكلف بالتجارة أو الوزير المكلف بالتجارة في أجل ثمانية أيام من تاريخ تسليم المحضر للعون الاقتصادي المخالف، كما يمكن للوزير المكلف بالتجارة وكذا المدير الولائي المكلف بالتجارة تعديل مبلغ غرامة المصالحة المقترحة من طرف الموظفين المؤهلين الذين حرروا المحضر، وفي حالة موافقة الأشخاص المتابعين على المصالحة فغنهم يستفيدون من تخفيض 20% من مبلغ الغرامة المحتسبة.

---

[1]–أحسن بوسفيعة،" المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام، وفي المادة الجمركية بوجه خاص"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 262.

[2]– انظر المادة 60 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[3]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 295.

[4]–احسن بوسفيعة، المرجع السابق، ص 115.

ويحدد آجال المصالحة ب 45 يوما من تاريخ الموافقة عليها، وعليه فإنه وبعد انقضاء هاته المدة ولم يقم المخالف بدفع الغرامة فإنه يحال الملف على وكيل الجمهورية المختص إقليميا للمتابعة القضائية ([1]).

كما انه في حالة العود ([2])لا يستفيد مرتكب المخالفة من المصالحة، ويرسل المحضر مباشرة من طرف المدير الولائي المكلف بالتجارة إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا من أجل المتابعة القضائية ([3])، وسنتطرق لحالة العود بالتفصيل في المبحث الثاني.

وعليه بعد إتمام إجراءات المصالحة التي يجب ان تتم بموجب محضر مكتوب يتضمن جميع المسائل المتفق عليها لا سيما المبلغ الواجب دفعه وتاريخ الصلح وتوقيع الأطراف، ويترتب عليها انتهاء المتابعة القضائية ويبقى محضر ضبط المخالفة بحوزة إدارة التجارة ([4])

وحسب التعليمة الوزارية رقم 1584 المؤرخة في 23 نوفمبر 2021 والمتعلقة بكيفيات تطبيق أحكام غرامة المصالحة الواقعة تحت سلطة المدير الولائي ([5])، فإن الإجراءات تكون كمايلي:

- بعد قبول المخالف مبلغ غرامة المصالحة المقترح وامضائه على المحضر الرسمي المحرر من طرف أعوان الرقابة، يتم إحالته على أحد رئيسي مصلحة المنتزعات والشؤون القانونية ومصلحة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة، أو رئيس المفتشية الإقليمية حسب الحالة، للتأكد من مطابقة محتوى المحضر ومبلغ الغرامة المقترح.

- بعد ذلك، يتم تسجيل المحضر في سجل مخصص لهذا الغرض مرقم ومؤشر من طرف المدير الولائي للتجارة وترقية الصادرات مفتوح على مستوى المديرية الولائية أو المفتشية الإقليمية للتجارة وترقية الصادرات المختصة إقليميا.

---

[1]–انظر المادة 61 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[2]–حالة العود حسب المادة 11 من القانون رقم 10-06 والتي قامت بتعديل المادة 47 من قانون 04-02 " هي قيام العون الاقتصادي بارتكاب مخالفة أخرى لها علاقة بنشاطه خلال السنتين (02) التي تلي انقضاء العقوبة السابقة المتعلقة بنفس النشاط.

[3]–انظر المادة 62 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[4]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 299.

[5]–التعليمة الوزارية رقم 1584 المؤرخة في 23 نوفمبر 2021، المتعلقة بكيفيات تطبيق أحكام غرامة المصالحة الواقعة تحت سلطة المدير الولائي.

- يتم إعداد الأمر بالدفع وإمضائه من طرف المدير الولائي أو أحد المفوضين بالإمضاء ويسلم للمخالف في نفس الجلسة التي حرر أو أمضي فيها المحضر ومن هنا يبدأ حساب الأجل القانوني المحدد ب 45 يوم.
- بعد تسديد مبلغ الغرامة، يتم إعداد شهادة معاينة التسديد توقع من طرف المدير الولائي أو أحد المفوضين بالإمضاء، ثم تدرج في ملف المنازعات للمخالف على مستوى مصلحة المنازعات والشؤون القانونية مع حفظ القضية.
- في حالة عدم تسديد المخالف للغرامة في الأجل القانوني، يتم إعادة الاتصال بالمخالف بكل الوسائل المتاحة بما فيها إرسال فرقة الرقابة الى عنوانه ان اقتضى الأمر للتأكد فعلا من عزوفه عن التسديد، فإذا ما ثبت عدوله عن التسديد، يحال الملف على وكيل الجمهورية المختص إقليميا قصد المتابعة القضائية ([1]).

المبحث الثاني: الجزاءات المترتبة على الجرائم المتعلقة بمخالفة الحكام نزاهة الممارسات التجارية

لم يكتف المشرع في تنظيمه للممارسات التجارية غير النزيهة بوضع قواعد موضوعية من خلالها يحدد مجموعة من الالتزامات على عاتق الأعوان الاقتصاديين بهدف الوصول إلى ضمان أكبر قدر ممكن من نزاهة هذه الممارسات، بل تعداه إلى فرض جزاءات قانونية ضد كل خرق لهذه القواعد، لذا يجب أن يكون التدخل التشريعي ذو طابع فعال ([2]).

ان الغرض من توقيع الجزاء هو رفع الغبن والاستغلال غير المشروع وغير النزيه للمستهلك من قبل العون الاقتصادي وعليه سنتناول في هذا المبحث عقوبات مخالفة نزاهة الممارسات التجارية المذكورة في المواد من 35 الى 48 من قانون رقم 04-02 السابق الذكر، وتنقسم الى قسمين: العقوبات الأصلية المذكورة في المواد من 35 الى 38 من نفس القانون كمطلب أول، والعقوبات التكميلية المذكورة في المواد من 39 الى 48 من نفس القانون، كمطلب ثاني.

المطلب الأول: الجزاءات الأصلية

يتمثل الجزاء في فرض عقوبات مالية كونها اهم العقوبات بالنسبة للممارسات التجارية غير النزيهة لأن غالبية هذه الافعال ترتكب بدافع الطمع والربح غير المشروع، تتمثل في الحبس بالإضافة الى عقوبات سالبة للحرية.

---

[1]- انظر التعليمة الوزارية رقم 1584 المؤرخة في 23 نوفمبر 2021، مصدر السابق.

[2]-احمد خديجي، مرجع سابق، ص 171.

وسنطرق في هذا المطلب الى الجزاءات الجزائية (الفرع الأول)، والجزاءات المدنية (الفرع الثاني) تشديد العقوبة في حالة العود (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الجزاءات الجزائية

أولا : عقوبة ممارسة أعمال غير شرعية

تعتبر ممارسات تجارية غير شرعية، حسب نص المادة 35 من قانون رقم 04-02 السابق الذكر أي مخالفة لأحكام المواد 15 و16 و17 و18 و19 و20 من هذا القانون، ويعاقب عليها بغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) الى ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج) ([1]).

ويتعلق الأمر بالممارسات التالية: رفض بيع سلعة أو تأدية خدمة بدون مبرر شرعي طبقا للمادة 15 من انون 04-02، البيع أو أداء الخدمة المشروط بمكافأة مجانية طبقا للمادة 16، البيع المشروط بشراء كمية أخرى طبقا للمادة17، ممارسة نفوذ للحصول على عمليات تمييزية طبقا للمادة 18، البيع بالخسارة طبقا للمادة 19، اعادة بيع المواد الأولية على حالتها الاصلية إذا تم اقتناؤها قصد التحويل طبقا للمادة 20.

والملاحظ ان هذه العقوبة لا تطبق على ممارسة أعمال تجارية من غير صفة المنصوص عليها في المادة 14، في حين أن المشرع عاقب على هاته الممارسة في القانون رقم 04-08 السابق الذكر في المادة 31 و32 منه.

نصت المادة 31 من قانون رقم 04-08 السابق الذكر:" يقوم الأعوان المؤهلون والمذكورين في المادة 30أعلاه بغلق محل كل شخص طبيعي او اعتباري يمارس نشاطا تجاريا قارا دون التسجيل في السجل التجاري إلى غاية تسوية مرتكب الجريمة لوضعيته.

زيادة على إجراء الغلق، يعاقب مرتكب الجريمة بغرامة من 10.000 دج إلى 100.00 دج ([2]).

ونصت المادة 32 من قانون رقم 04-08 السابق الذكر: "يعاقب التجار الذين يمارسون أنشطة تجارية غير قارة دون التسجيل في السجل التجاري بغرامة من خمسة آلاف دينار (5000 دج) إلى خمسين ألف دينار (50.000 دج).

زيادة على الغرامة، يجوز لأعوان الرقابة المؤهلين والمذكورين في المادة 30 أعلاه، القيام بحجز سلع مرتكب الجريمة، وعند الاقتضاء حجز وسيلة أو وسائل النقل المستعملة..." ([3]).

---

[1]–انظر المادة 35 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[2]–المادة 31 من قانون 04-08 المصدر السابق.

[3]–المادة 32 من قانون 04-08 المصدر السابق.

كذلك الأمر بالنسبة للبيوع والتي تعتبر منظمة والتي نصت عليها المادة 21 من القانون 04-02 السابق الذكر " تحدد عن طريق التنظيم شروط وكيفيات البيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود، أو البيع عند مخازن المعامل والبيع بالتخفيض، والبيع في حالة تصفية المخزونات والبيع الترويجي." والتي تعتبر مهن مقننة تتطلب الحصول على رخصة قبل ممارسة النشاط، هذه الممارسات لم يعاقب عليها قانون 04-02، في حين أن قانون 04-08 في المادة 40 منه نصت على ما يلي: "مع مراعاة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الذي يحكمها، يعاقب على ممارسة نشاط أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون الرخصة او الاعتماد المطلوبين، بغرامة من 50.000 دج الى 500.00 دج، علاوة على ذلك يقوم القاضي بغلق المحل التجاري.

وفي حالة عدم التسوية خلال ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ معاينة الجريمة يقوم القاضي تلقائيا بشطب السجل التجاري"([1]).

ثانيا: عقوبة ممارسة أسعار غير شرعية

تعتبر ممارسة أسعار غير شرعية، حسب نص المادة 36 من قانون رقم 04-02 السالف الذكر قبل التعديل كل مخالفة لأحكام المواد 22 و23 من هذا القانون، ويعاقب عليها بغرامة من عشرين ألف دينار (20.000 دج) الى مائتي ألف دينار (200.000 دج) ([2]).

وتم تعديل هاته المادة بموجب المادة 07 من قانون 10-06 السالف الذكر بحيث تم ادراج المادة 22 مكرر من قانون 04-02 والتي تتحدث عن إيداع تركيبة السلع والخدمات، كما تم رفع الحد الأقصى للغرامة الى عشرة ملايين دينار(10.000.00دج) ([3]).

ويتعلق الأمر بالممارسات التالية: عدم تطبيق هوامش الربح والاسعار المسقفة طبقا للمادة22 من قانون 04-02، عدم إيداع تركيبة أسعار السلع والخدمات محل تدابير طبقا للمادة 22 مكرر، ممارسة العون الاقتصادي لبعض المناورات والمضاربة في السوق طبقا للمادة 23 من هذا القانون.

وسعيا بالمشرع للحفاظ على نزاهة الممارسات التجارية والحد من الضاربة غير المشروعة تم صدور القانون 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والذي يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة والذي تحدثنا عنه

---

[1]–المادة 40 من قانون 04-08 المصدر السابق.

[2]–انظر المادة 36 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[3]–انظر المادة 07 من قانون 10- 06المعدلة للمادة 36 من قانون 04-02 المصدر السابق.

في الفصل الأول حيث شدد من العقوبة طبقا للمادة 12 منه بالحبس من ثلاث سنوات (3) الى عشر (10) سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج الى 2.000.000 دج ([1]).

وإذا وقعت هذه الأفعال على الحبوب ومشتقاتها أو الحليب او الخضر أو الفواكه أو الزيت او السكر او البن أو مواد الوقود أو الصيدلانية، فإن العقوبة تكون الحبس من عشر (10) سنوات الى عشرين (20) سنة والغرامة من 2.000.000 دج الى 10.000.000 دج ([2]).

أما إذا ارتكبت هذه الأفعال خلال الحالات الاستثنائية أو ظهور أزمة صحية طارئة او تفشي وباء او وقوع كارثة ترتفع العقوبة بالسجن المؤقت من عشرين (20) سنة الى ثلاثين (30) سنة والغرامة من 10.000.000 دج الى 20.000.000 دج ([3]).

ثالثا: عقوبة ممارسة تجارية تدليسية

تعتبر ممارسات تجارية تدليسية، حسب نص المادة 37 من قانون رقم 04-02 السالف الذكر، دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الجبائي، كل مخالفة لأحكام المادتين 24 و25 من هذا القانون، ويعاقب عليها بغرامة من ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000 دج) ([4]).

ويتعلق الأمر بممارسات الصور التي تمثل الركن المادي وهي: دفع او استلام فوارق مخفية للقيمة، تحرير فواتير وهمية او فواتير مزيفة، اتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية طبقا للمادة 24 من قانون 04-02، حيازة منتوجات مستوردة أو مصنعة بصفة غير شرعية ومخزون من المنتوجات بهدف تحفيز الارتفاع غير المبرر للأسعار، ومخزون من منتوجات خارج موضوع تجارتهم لاشرعية قصد بيعه طبقا للمادة 25 من نفس القانون.

---

[1]–انظر المادة 12 من قانون 21-15 المصدر السابق.

[2]–انظر المادة 13 من قانون 21-15 المصدر السابق.

[3]–انظر المادة 14 من قانون 21-15 المصدر السابق.

[4]–انظر المادة 37 من قانون 04-02 المصدر السابق.

رابعا: عقوبة الممارسة التجارية غير النزيهة والممارسات التعاقدية التعسفية

تعتبر ممارسات تجارية غير نزيهة وممارسات تعاقدية تعسفية كل مخالفة لأحكام المواد 26 و27 و28 و29 من قانون 04-02، ويعاقب عليها بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى خمس ملايين دينار (5.000.000 دج) ([1]).

ويتعلق الأمر بالحالات المذكورة في المواد 26 و27 و28 من قانون 04-02 بالنسبة للممارسات التجارية غير النزيهة ([2]).

والحالات المذكورة في المادة 29 من قانون 04-02 بالنسبة للممارسات التعاقدية التعسفية ([3]).

الفرع الثاني: الجزاءات المدنية

قانون الممارسات التجارية لم يفصل في الجزاءات المدنية إلا ما تعلق بالمادة 65 منه والتي منحت لجمعيات حماية المستهلك والجمعيات المهنية التي أنشئت طبقا للقانون وكذا كل شخص طبيعي أو معنوي ذوي مصلحة، القيام برفع دعوى امام العدالة ضد كل عون اقتصادي قام بمخالفة احكام هذا القانون، كما يمكنهم التأسيس كرف مدني في الدعاوى للحصول على تعويض الضرر الذي لحقهم ([4]).

وبتعدد أخطاء العون الاقتصادي في مجال الممارسات التجارية ومعظمها تشترك في وسائل وأسس التعويض عليها، يتم إما وفق القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية او وفق قواعد دعوى المنافسة الغير مشروعة(أولا)، وبعض المخالفات لها نوع من الخصوصية والأمر يتعلق بالإشهار التضليلي والبنود التعسفية اللذان يحتاجان إلى دراسة (ثانيا).

---

[1]–انظر المادة 38 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[2]–انظر الحالات المذكورة في المواد 26 و27 و28 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[3]–انظر الحالات المذكورة في المادة 29 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[4]–انظر المادة 65 من قانون 04-02 المصدر السابق.

أولا: الجزاءات العامة

تشمل هذه الجزاءات كل المخالفات المتعلقة بالالتزام بقواعد نزاهة الممارسات التجارية، حيث يشكل ذلك خطأ يمكن التعويض عليه وفقا لقواعد المسؤولية التقصيرية وقد تشكل تلك الأفعال منافسة غير مشروعة ويخول هنا للشخص المضرور سلوك دعوى المنافسة الغير مشروعة للمطالبة بحقه ([1]).

01: التعويض وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية تقوم المسؤولية التقصيرية وفقا لنص المادة 124 من القانون المدني على أساس الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما، وفي مجال قانون الممارسات التجارية فإنه كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعد خطأ وهو أحد أركان المسؤولية التقصيرية، والذي يتمثل في انحراف سلوك العون الاقتصادي أو اخلاله بالواجب القانوني العام بعدم الإضرار بالغير سواء بصفة متعمدة او عن غير قصد. بالإضافة الى الضرر الذي يعتبر الأذى الذي يصيب الشخص من جراء المساس بحقه وبمصلحة مشروعة له، قد تكون مادية أو أدبية، سواء كان الضرر فرديا أو جماعيا، سواء كان حاضرا او مستقبلا مدام مؤكد الوقوع بالإضافة الى العلاقة السببية بين الخطأ والضرر ([2]).

02: التعويض وفقا لدعوى المنافسة الغير مشروعة :المنافسة الغير مشروعة هي استخدام الشخص لطرق ووسائل منافية للقانون، أو العرف او العادات أو الشرف ([3]).

وتشمل المنافسة الغير مشروعة جميع الأعوان الاقتصاديين الذين تكون بينهم منافسة بما يقتضي انهم يمارسون نفس النشاط أو أنشطة مماثلة، وتقوم دعوى المنافسة الغير مشروعة على نفس الأسس التي تقوم عليها المسؤولية التقصيرية، فتتعدد صور الخطأ في استخدام وسائل تتنافى ونصوص القانون أو العادات ا لتجارية أو الشرف المهني تؤدي الى الخلط واللبس بين منتجات المعني ومنافسيه، أو تشويه أو بث عدم الثقة في التاجر المنافس، او الدعاية الكاذبة أو اثارة اضطراب في السوق ([4]).

---

[1]–علال طحطاح،" التزامات العون الاقتصادي في ظل قانون الممارسات التجارية"، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة الجزائر1، نوقشت في 23 فيفري 2017، ص 211.

[2]–شهيدة قادة، "المسؤولية المدنية للمنتج"، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 ص 117.

[3]–محمد سلمان الغريب، "الاحتكار والمنافسة الغير مشروعة"، الطبعة الولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 64.

[4]–أحمد سعيد الزقرد، " الحماية المدنية من الدعاية التجارية الكاذبة والمضللة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص ص 208-209.

أما الضرر يتمثل في انصراف الزبائن عن العون الاقتصادي باعتبار أن العملاء ثروة حقيقية لكل عون اقتصادي، وعليه فإن قيام العون الاقتصادي بأحد الممارسات المشار اليها في المادة 27 من قانون 04-02 والتي تشكل منافسة غير مشروعة ([1]).

ودعوى المنافسة الغير مشروعة لا تكون إلا بين الاعوان الاقتصاديين فيما بينهم ويمكن بشكل وقائي رفع دعوى إيقاف أعمال المنافسة الغير مشروعة حيث يتم إيقافها في أعمالها التحضيرية أو وقف إكمالها او استمرارها إذا اكتملت ([2]).

ثانيا: الجزاءات الخاصة

ويتعلق الأمر بالجزاءات الناشئة عن الإشهار التضليلي من جهة والجزاءات المترتبة عن الشروط التعسفية من جهة أخرى على سبيل المثال فقط لا الحصر.

01: الجزاءات المترتبة على الاشهار التضليلي: إذا قام العون الاقتصادي بإشهار تضليلي تترتب عليه مجموعة من الجزاءات المدنية من خلال عدة دعاوى وهي:

أ: دعوى الابطال :فإذا كان ضحية الادعاء الكاذب أو المضلل قد أبرم عقد مع العون الاقتصادي، فيمكنه رفع دعوى الابطال للتدليس الوارد في القواعد العامة ([3])، لخلو قانون الممارسات التجارية من أي نص يعالج هذه المسألة، وينبغي أن ينصب التدليس على عنصر مؤثر في السلعة وكل هذا من شأنه تضييق الحماية القانونية التي يوفرها القانون للمستهلك ([4]).

ب: التنفيذ العيني :يمكن للمستهلك أو العون الاقتصادي المتعاقد مع من قام بالإشهار التضليلي أن يطالب المعلن بتسليم شيء من النوع ذاته الذي تضمنه الإعلان وذلك وفق الأحكام العامة المتعلقة بالتنفيذ العيني ([5]).

---

[1]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 210.

[2]–علال طحطاح، المرجع السابق، صفحة 213.

[3]–أحمد سعيد الزقرد، مرجع سابق، صفحة154.

[4]–علال طحطاح، نفس المرجع ، صفحة 218.

[5]–أحمد سعيد الزقرد، مرجع سابق، صفحة177.

ج: دعوى الفسخ :إذا تم ابرام العقد بناءا على إشهار مضلل، ولم يسلم العون الاقتصادي صاحب الاشهار منتوجا او لم يؤدي خدمة بشكل مطابق لما ورد في الاعلان، كان بإمكان المتعاقد بعد اعذار العون الاقتصادي ان يطالب بفسخ العقد المبرم بينهما وفقا لأحكام الفسخ الواردة في المادة 119 من القانون المدني.

د: دعوى التعويض :يشكل الاشهار المضلل خطأ يوجب التعويض إذا ألحق ضررا بالغير سواء كان الغير مستهلكا أو عونا اقتصاديا والذي له الحق في طلب التعويض وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية، وعليه فإذا قان العون الاقتصادي بإشهار مضلل بهدف صرف المستهلكين عن منتجات وخدمات عون اقتصادي منافس عد ذلك من قبيل المنافسة الغير مشروعة التي تخول للمضرور المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر ([1]).

02: الجزاءات المترتبة على الشروط التعسفية :بالعودة الى احكام المادة 110 من القانون المدني والتي تقضي أن للقاضي إذا قدر وجود شرط تعسفي أو كان الشرط محدد قانونا ان يقوم إما بتعديله أي الغاء عنصر التعسف والإبقاء على الشرط أو ان يعفي الطرف المذعن منه، ويفسر الشك لمصلحة الطرف المذعن أي المستهلك وفق القواعد العامة.

وإن كان للمستهلك الحق في التنازل عن حقه في التمسك بتعديل أو الغاء الشرط فليس له الحق في التنازل عن الحماية والمحافظة على نزاهة الممارسات التجارية لأنها من النظام العام، كذلك الامر بالنسبة لجمعيات حماية المستهلك التي لها أيضا الحق في التمسك بأحكام الشروط التعسفية طبقا للمادة 65 من قانون 04-02([2])

الفرع الثالث: تشديد العقوبة في حالة العود

وضح المشرع من خلال احكام المادة 47 الفقرة 02 المعدلة والمتممة من القانون رقم 04-02 المقصود بحالة العود بنصها على ما يلي: "يعد حالة عود، في مفهوم هذا القانون، قيام العون الاقتصادي بمخالفة أخرى لها علاقة بنشاطه خلال السنتين (2) التي تلي انقضاء العقوبة السابقة المتعلقة بنفس النشاط ([3]).

---

[1]–علال طحطاح، المرجع السابق، صفحة 230.

[2]–نفس المرجع، صفحة 235-236.

[3]–انظر المادة 47 الفقرة 02 من قانون 04-02 المصدر السابق والمعدلة بموجب المادة 11 من قانون 10-06 المصدر السابق.

تجدر الإشارة ان مدة العود كانت تقدر بسنة واحدة فقط قبل التعديل، وقيامه بمخالفة أخرى خلال فترة سنة، اما التعديل رفع المدة الى سنتين، كما اشترط ان تكون المخالفة متعلقة بنفس النشاط وليس نشاط اخر، حيث يمكن للتاجر ممارسة عدة أنشطة تجارية بسجلات تجارية مختلفة،

وعليه حسب هذه المادة يعتبر العون الاقتصادي في حالة عود بتوافر الشروط التالية:

- صرورة وجود جريمة سابقة صدر بشأنها حكم بالإدانة.
- ارتكاب العون الاقتصادي جريمة أخرى جديدة مرتبطة بنفس نشاطه.
- شرط المدة، وهو ارتكاب الجريمة الجديدة خلال سنتين تحسب ابتداء من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة.

وعليه يعتبر العود ضرفا مشددا للعقوبة بالنسبة للمجرم، فالمشرع من خلال المادة 47 من القانون رقم 04-02 في الفقرة 03 و04 منه: "في حالة العود تضاعف العقوبة ويمكن للقاضي أن يمنع العون الاقتصادي المحكوم عليه من ممارسة أي نشاط مذكور في المادة 2 أعلاه بصفة مؤقتة وهذا لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، وتضاف لهذه العقوبات زيادة على ذلك عقوبة الحبس من ثلاثة (3) الى خمس (5) سنوات" ([1]).

ولكن تجدر الإشارة أن القضاة من الناحية العملية قليل ما يلجؤون الى تسليط العقوبات المنصوص عليها في حالة العود وهذا راجع لعدم علمهم في كثير من الأحيان فيما كان المجرم في حالة عود من عدم ذلك، لأن استمارة المعلومات والتي غالبا ما ترفق بملف العون الاقتصادي المتابع قضائيا لا تتضمن سوى ان هذا الأخير قد توبع بجريمة معينة دون التأكيد أنه قد أدين من قبل أم لا بجريمة أخرى، وهو ما يتطلب من القضاة ضرورة البحث في صحيفة السوابق القضائية للتأكد من الإدانة، وهذا ما لا يلجؤون إليه نظرا لانشغالاتهم وكثرة الملفات المعروضة عليهم

المطلب الثاني: العقوبات التكميلية

اتجهت الدولة من خلال قانون 04-02 الى إعطاء الادارة سلطة توقيع جزاءات إدارية ضد الأعوان الاقتصاديين المخالفين للالتزام بنزاهة الممارسات التجارية، وتتمثل في الحجز الإداري والمصادرة (الفرع الأول)، الغلق المؤقت للمحل التجاري (الفرع الثاني) ونشر الاحكام القرارات والقضائية وشطب السجل التجاري (الفرع الثالث).

---

[1]–انظر المادة 47 الفقرة 03 و04 من قانون 04-02 المصدر السابق والمعدلة بموجب المادة 11 من قانون 10-06 المصدر السابق.

الفرع الأول: الحجز والمصادرة

أولا: الحجز الاداري

الحجز الإداري ليس بعقوبة، وانما هو مجرد إجراء تحفظي الغرض منه وضع اليد على المواد المعنية الى غاية إتمام المتابعات ([1]).

وحسب المادة 51 من قانون 04-02 يمكن للموظفين المذكورين في المادة 49 حجز البضائع طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ([2])، وهذا الاجراء يتم اتخاذه فب بعض الجرائم وتتمثل أساسا في:

- بيع المواد الأولية على حالتها الاصلية.
- الممارسات التجارية التدليسية.
- ممارسة أسعار غير شرعية.
- الممارسات التجارية غير النزيهة.
- معارضة المراقبة. ([3])

أما بالنسبة لأنواع الحجز حددها قانون 04-02 في المادة 41 منه كمايلي:

-الحجز العيني: هو كل حجز مادي للسلع، وهو وضع يد الادارة على السلع وضعا ملموسا.

-الحجز الاعتباري: هو كل حجز يتعلق بالسلع لا يمكن مرتكب الخالفة أن يقدمها لسبب ما ([4]).

وفي حال الحجز العيني فإنه يكلف مرتكب المخالفة بحراسة المواد المحجوزة عندما يمتلك محلات للتخزين، حيث تشمع المواد بالشمع الأحمر من طرف الأعوان المؤهلين.

---

[1]–احمد خديجي، مرجع سابق، صفحة 202.

[2]–انظر المادة 51 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[3]–هذه الجرائم التي يقع عليها الحجز نصت عليها المادة 39 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[4]–انظر المادة 41 من قانون 04-02 المصدر السابق.

أما في حالة الحجز الاعتباري تحدد قيمة المواد المحجوزة على أساس سعر البيع المطبق من طرف مرتكب المخالفة أو بالرجوع الى سعر السوق، وقد تم تبيان سعر المواد المحجوزة بالتفصيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-472 المتعلق بإجراءات جرد المواد المحجوزة ([1]).

حيث أنه حسب المادة 08 منه على انه:" يتم تقدير المواد التي تم جردها حسب قيمتها التجارية الحقيقية، على أساس سعر البيع المطبق من مرتكب المخالفة والذي يحدد حسب آخر الفواتير المحررة والمتعلقة بنفس المواد أو مواد مماثلة أو اللجوء الى سعر السوق الحقيقي أو السعر المطبق من الاعوان الاقتصاديين الآخرين الذين يمارسون نفس نشاط مرتكب المخالفة، أو الاستعانة بخبير لتقدير المواد المحجوزة ([2]).

أما بالنسبة لإجراءات جرد المواد المحجوزة فقد حددها المادة 02 من المرسوم التنفيذي 05-472 السالف الذكر، حيث يشمل جرد المواد المحجوزة الإحصاء الوصفي والتقديري لمجموع المواد موضوع المخالفات، وكذا العتاد والتجهيزات التي استعملت في ارتكابها ([3]).

وعليه فغن تحرير محضر الجرد يشكل اجراء جوهري يترتب عدم القيام به بطلان الحجز، حيث أنه يضمن عدم تعسف أعوان ضبط المخالفات في استعمال سلطاتهم في الحجز، كما يعد ضمانة لاحترام مبدأ الوجاهية وحقوق الدفاع.

أما بالنسبة للمواد المحجوزة سريعة التلف أو لظروف خاصة للسوق يمكن للوالي المختص إقليميا بناء على اقتراح من المدير الولائي للتجارة أن يقرر البيع الفوري من طرف محافظ البيع بالمزايدة للمواد المحجوزة أو تحويلها مجانا الى الهيئات أو المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والانساني ([4])، أو اتلافها من قبل مرتكب المخالفة بحضور المصالح المؤهلة ([5]).

---

[1]–المرسوم التنفيذي رقم 05-472 المؤرخ في 13 ديسمبر 2005 المتعلق بإجراءات جرد المواد المحجوزة، جريدة رسمية عدد 81 صادرة في 2005/12/14.

[2]–انظر المادة 08 من المرسوم رقم 05-472، المصدر السابق.

[3]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 208.

[4]–غالبا عمليا ما يتم تحويل المواد المحجوزة سريعة التلف الى المستشفيات أو مراكز الأمومة والطفولة أو جمعيات خيرية....

[5]–انظر المادة 43 من قانون 04-02 المصدر السابق.

وتعاد السلع المحجوزة الى صاحبها بموجب قرار رفع اليد، على أن تتحمل الدولة التكاليف المرتبطة بالحجز ما لم يتم التصرف فيها، أما إذا تم التصرف فيها فإنه يستفيد من تعويض بقيمة السلعة المحجوزة على أساس سعر البيع المطبق من طرف صاحبها أثناء الحجز ([1]).

ثانيا: المصادرة

المصادرة هي الأيلولة النهائية الى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة أو ما يعادل قيمتها عند الاقتضاء حسب المادة 15 من قانون العقوبات ([2]).

وهي عبارة نزع ملكية شيء جبرا من مالكه بغير مقابل واضافته الى ملك الدولة ولا تكون فرعية بل متصلة بالمخالفة ([3]).

وحسب المادة 44 من قانون 04-02 والمعدلة بموجب المادة 09 من قانون10-06 فإنه زيادة على العقوبات المالية المنصوص عليها في هذا القانون، يمكن للقاضي أن يحكم بمصادرة السلع المحجوزة، واذا كانت المصادرة تتعلق بسلع كانت موضوع حجز عيني، تسلم هذه المواد الى إدارة أملاك الدولة والتي تقوم ببيعها وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

أما في حالة الحجز الاعتباري تكون المصادرة على قيمة المواد المحجوزة بكاملها أو على جزء منها، وعندما يحكم القاضي بالمصادرة يصبح مبلغ بيع السلع المحجوزة مكتسبا للخزينة العمومية ([4]).

الفرع الثاني: الغلق الإداري

يقصد بغلق المحل التجاري منع المحكوم عليه بمزاولة ذلك النشاط الذي كان يمارسه، وذلك بغلق محله التجاري ومنعه من الاستعانة بظروف العمل الى غاية رفع الاجراء ([5]).

---

[1]–سقيان بن قري، المرجع السابق، صفحة 107..

[2]–أمر رقم66-156 ممضي في 08 جولية 1966، الجريدة الرسمية عدد 49 مؤرخة في 11 جولية 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

[3]–سمير عالية وهيثم سمير، المرجع السابق، صفحة 524..

[4]–انظر المادة 44 ا من قانون 04-02 المصدر السابق والمعدلة بموجب المادة 09 من قانون 10-06 المصدر السابق.

[5]–إخلف صافية، حريق ياسمين، حماية السوق من الممارسة غير المشروعة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كاية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2013/2012، صفحة 29.

طبقا للمادة 46 من قانون 04-02 المعدلة بموجب المادة 10 من قانون 10-06 السالف الذكر يمكن للوالي المختص إقليميا بناء على اقتراح من المدير الولائي المكلف بالتجارة أن يتخذ بواسطة قرار إجراءات غلق إدارية للمحلات التجارية لمدة أقصاها ستون 60 يوم في حالة مخالفة القواعد المنصوص عليها في أحكام المواد 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 13 و14 و20 و 22 و22 مكرر و23 و 25 26 و 27و 28 و 53 ، ويكون قرار الغلق قابلا للطعن امام القضاء، وفي حالة الغاء قرار الغلق يمكن للعون الاقتصادي المتضرر المطالبة بتعويض الضرر الذي لحقه أمام الجهة القضائية المختصة([1]).

كما أنه وطبقا للمادة 47 من قانون 04-02 يمكن تسليط عقوبة الغلق في حالة العود لكل مخالفة لأحكام هذا القانون ([2]).

أما بالنسبة لجريمة ممارسة نشاط تجاري دون القيد في السجل التجاري فإنه وطبقا للمادة 31 من قانون 04-08 السالف الذكر فإن الغلق يكون الى غاية تسوية الوضعية ([3]).

وتقتصر سلطة إصدار قرار الغلق على الوالي دون غيره، فلا يمكن للمدير الولائي للتجارة ان يصدر قرار غلق وانما باقتراح منه فقط ([4]).

---

[1]–انظر المادة 46 امن قانون 04-02 المصدر السابق والمعدلة بموجب المادة 10 من قانون 10-06 المصدر السابق علما انه قبل التعديل كانت مدة الغلق لا تتجاوز 30 يوم وبعدها أصبحت 60 يوما..

[2]–انظر المادة 31 من قانون 04-08 الصدر السابق.

وفي هذه الحالة يقوم المدير المكلف بالتجارة باقتراح قرار الغلق الإداري للمحل التجاري والذي يرسل الى والي الولاية المختص إقليميا والذي بدوره يصدر قرار الغلق، الى السلطة العامة التي تقوم بتشميع المحل التجاري بالشمع الأحمر، ولا يمكن للعون الاقتصادي إعادة فتحه الا بعد تقديم طلب إعادة الفتح يقدم الى المدير المكلف بالتجارة والذي بدوره يقوم باقتراح إعادة الفتح والذي يرسل الى الوالي من اجل صدور قرار الفتح، بعد تسوية وضعيته القانونية باستخراج سجل تجاري او تقديم تعهد من مالك المحل يأنه سوف يستعمله للاستغلال المدني وليس التجاري

[3]–انظر المادة 47 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[4]–احمد خديجي، مرجع سابق، ص 216.

الفرع الثالث: نشر الاحكام والقرارات القضائية والمنع من ممارسة النشاط التجاري.

أولا: نشر الاحكام والقرارات القضائية

يعتبر نشر الحكم الصادر بالإدانة من العقوبات التكميلية التي تؤدي الى إضفاء نوع من الفعالية على العقوبة الاصلية، وهذا يؤثر سلبا على سمعة العون الاقتصادي في السوق، كما ان النشر من شأنه نشر الوعي بين طائفة الاعوان الاقتصاديين لتبيان واجبات النزاهة التي يتعين عليهم احترامها وبين المستهلكين لبيان حقوقهم([1]).

ونصت على ذلك المادة 18 من قانون العقوبات الجزائري: " المحكمة عند الحكم بالإدانة أن تأمر في الحالات التي يحددها القانون بنشر الحكم بأكمله أو مستخرج منه في جريدة أو أكثر بعينها، أو بتعليقه في الأماكن التي يبينها وذلك كله على نفقة المحكوم عليه....". ([2]).

كما نصت عليه المادة 48 من قانون 04-02: " يمكن للوالي المختص إقليميا وكذا القاضي أن يأمر على نفقة مرتكب المخالفة أو المحكوم عليه نهائيا بنشر قراراتهما كاملة أو خلاصة منها في الصحافة الوطنية أو لصقها بأحرف بارزة في الأماكن التي يحددانها"([3]).

ويستنتج من هذه المادة مايلي:

-عقوبة النشر هي عقوبة جوازيه تخضع للسلطة التقديرية للوالي أو القاضي

- النشر لا يكون الا في الاحكام النهائية.

- النشر يكون في الصحافة المكتوبة دون المرئية أو المسموعة ([4]).

---

[1]– احمد خديجي المرجع السابق ، صفحة 242.

[2]–نص المادة 18 من قانون العقوبات، المصدر السابق.

[3]–نص المادة 47 من قانون 04-02 المصدر السابق.

[4]–احمد خديجي، نفس المرجع ، صفحة 242-243.

ثانيا: المنع من ممارسة النشاط التجاري

أوجب المشرع حتى يتسنى للقاضي أن يوقع عقوبة المنع من ممارسة النشاط التجاري بصفة مؤقتة أن يكون العون الاقتصادي في حالة عود، أما بالنسبة الى تحديد مدة المنع من ممارسة النشاط التجاري تخضع الى السلطة التقديرية لقاضي الموضوع على الا تزيد على 10 سنوات ([1]).

[1]-انظر المادة 47 الفقرة 02 من قانون 04-02 المصدر السابق.

خلاصة الفصل الثاني

وكخلاصة لهذا الفصل يتبين أن التشريع الجزائري يتضمن مجموعة من الآليات يمكن من خلالها مواجهة تضرر المستهلك من الممارسات التجارية غير النزيهة، وهي الآليات التي تطرقنا اليها ضمن مبحثين، تناولنا في الأول الى طرق اثبات ومتابعة الجرائم، وتعرفنا على الأعوان المؤهلون لمعاينة الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية والسلطات الممنوحة لهم ومدى حجية المحاضر المعدة من طرفهم، كذلك طرق متابعة الأفعال المجرمة وعرضها على الجهات القضائية المختصة أو انهاء المتابعة عن طريق غرامة المصالحة.

أما المبحث الثاني الى الجزاءات المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية وانقسمت الى جزاءات جزائية تضمنت غرامة مالية يجب توقيعها على العون الاقتصادي المخالف تختلف حسب اختلاف الجريمة المرتكبة، كما يمكن أن تصل الى عقوبة سالبة للحرية كما هو الحال في حالة المضاربة غير المشروعة، سعيا من المشرع لتنظيم السوق وحماية المستهلك من هاته الممارسات، بالإضافة اللى الجزاءات المدنية والتي من خلالها يحق للمستهلك الذي تضرر من ممارسة تجارية غير نزيهة أن يطالب بالتعويض أو فسخ العقد أو طلب التنفيذ العيني، كذلك الامر بالنسبة للعون الاقتصادي الذي تضرر من أعمال قام بها منافسيه في السوق، كما توجد عقوبات إدارية وتتمثل في الحجز او المصادرة، الغلق الإداري، ونشر الأحكام والقرارات الإدارية وإمكانية المنع المؤقت من مزاولة النشاط التجاري.

ومن خلال مجموع هذه الآليات يمكن القول ان المشرع الجزائري قد سعى قدر الامكان إلى ضمان حماية المستهلك من الممارسات التجارية غير النزيهة.

خاتمـــــــــة

خاتمـــــــــة

بعد توفيق من الله عز وجل انتهينا من انجاز هذا الموضوع الخاص بالجرائم الماسة بنزاهة الممارسات التجارية في التشريع الجزائري الذي نتمنى اننا قد اوجزنا فيه والممنا قدر الاستطاعة بجوانبه للوصول الى الإجابة على الإشكالية والمتعلقة نجاعة النصوص القانونية التي نظمها المشرع الجزائري لردع الممارسات التجارية الغير نزيهة.

ويتضح لنا أنه تماشيا مع انتهاج الدولة الجزائرية نظام الاقتصاد الحر، ظهرت الممارسات التجارية غير النزيهة كوسيلة يعتمد عليها الاعزان الاقتصاديين من أجل جلب المستهلك للتعاقد وهذا بغية الزيادة في حجم مبيعاتهم والمحافظة على مكانتهم في السوق.

وباعتبار ان المشرع قد كرس مبدأ التنافس فقد وضع أيضا إطار قانوني يهدف من خلاله الى تنظيم وضبط الممارسات التجارية غير النزيهة من خلال حظر صور الممارسات التي من شأنها المساس بمصالح المستهلك منها منع رفض البيع بدون مبرر شرعي والبيع المشروط والتميزي بالإضافة الى منع ممارسة الأسعار غير الشرعية والتي تكون مقننة ومسقفة من طرف الدولة، كما منع مجموعة من الاعمال حماية للأعوان الاقتصاديين فيما بينهم كالاعتداء على مصالح العون الاقتصادي أو تشويه سمعته أو تقليد العلامة المميزة له أو من خلال افتعال الاخلال في تنظيم السوق.

كما جرم الشروط التعاقدية التعسفية لأنها ترتب عدم التوازن بين حقوق والتزامات الطرفين على حساب المستهلك والتي قد تصل إلى حد تهديد البائع بقطع العلاقة التجارية بمجرد رفض المستهلك لشروط تجارية جديدة وغير متكافئة.

ومن أجل تطبيق هذه المبادئ وضع المشرع مجموعة من الآليات للحد من هاته الجرائم من جهة وردعها من جهة أخرى، فقد بين المشرع الأعوان المؤهلون لمعاينة الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية والسلطات الممنوحة لهم ومدى حجية المحاضر المعدة من طرفهم، كذلك طرق متابعة الأفعال المجرمة وعرضها على الجهات القضائية المختصة أو انهاء المتابعة عن طريق غرامة المصالحة، كما نص على مجموعة من الجزاءات المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية وانقسمت الى جزاءات جزائية تضمنت غرامة مالية يجب توقيعها على العون الاقتصادي المخالف تختلف حسب اختلاف الجريمة المرتكبة، كما يمكن أن تصل الى عقوبة سالبة للحرية كما هو الحال في حالة المضاربة غير المشروعة، سعيا من المشرع لتنظيم السوق وحماية المستهلك من هاته الممارسات، بالإضافة الى الجزاءات المدنية والتي من خلالها يحق للمستهلك الذي تضرر من ممارسة تجارية غير نزيهة أن يطالب بالتعويض أو فسخ العقد أو طلب التنفيذ العيني، بالإضافة الى العقوبات الإدارية المتمثلة في الحجز والمصادرة ،غلق المحل التجاري ونشر الحم وإمكانية المنع من مزاولة النشاط التجاري.

خاتمـــــــــــــة

ومن خلال هذا الموضع توصلنا الى النتائج التالية:

- إن الممارسات التجارية غير النزيهة تؤدي إلى المساس برضا المستهلك وحرية الاختيار.
- المشرع الجزائري وضع مجموعة من الضوابط من أجل تأطير عملية عرض وتسويق السلع والخدمات.
- أن المشرع قد تطرق الى جل صور الممارسات التجارية غير النزيهة والتي من شأنها الإضرار مصلحة المستهلك وهذا مواكبة منه للتشريعات المقارنة والواقع المعاش، في حين أنه أغفل في عديد الحالات في تقديم تعاريف دقيقة لها حتى يسهل التعرف عليها، مثل احتكار السلع، الاشهار المضلل، التقليد وغيرها.
- تم تجريم أفعال جديدة تحت تسمية الممارسات التجارية غير النزيهة والممارسات التعاقدية التعسفية وهذا على خلاف القانون السابق (الأمر95-06 السالف الذكر).
- المتابعة القضائية تكون بناء على تحريك الدعوى العمومية من طرف وكيل الجمهورية المختص إقليميا، كما يجوز لجمعيات حماية المستهلك والجمعيات المهنية التأسيس كطرف مدني في الدعاوى للحصول على التعويض.
- يقوم الاعوان المؤهلون قانونا بالبحث عن الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية واعداد تقارير وتحضير محاضر لها حجية قانونية حتى يطعن فيها بالتزوير.
- يمكن أن تنتهي الدعوى العمومية حتى بعد تحريكها عن طريق المصالحة.
- تختلف مقدار العقوبة باختلاف نوع الجريمة المرتكبة وخطورتها.

أما بالنسبة للاقتراحات المقدمة من طرفنا والتي نتمنى ادراجها ضمن التعديلات اللاحقة للقانون 04-02 أو القوانين ذات الصلة فهي على النحو التالي:

- بالنسبة للمادة 18 لا تطبق الممارسات التمييزية على المستهلك فكيف يضمن حقوقه من هاته الممارسة غير النزيهة؟ وعليه نقترح تعديل هاته المادة لتشمل بعض الممارسات التمييزية في العلاقة بين المتعامل الاقتصادي والمستهلك.
- بالنسبة للمادة ذكر المشرع مبررين على إعادة بيع المواد الأولية على حالتها الاصلية وهما القوة القاهرة وتوقيف أو تغيير النشاط على سبيل المثال وليس الحصر، فكان لزاما على المشرع حصر تلك الحالات كي لا تترك موسعة يمكن من أن تشكل ثغرات يتنصل منها العون الاقتصادي لإعطاء الشرعية لممارساته.
- بالنسبة للأسعار المسقفة والمدعمة من طرف الدولة نقترح رفح هامش الربح والذي يعتبر ضئيل جدا وهو ما أدى الى المضاربة ورفع الأسعار فمثلا في مادة الحليب المدعم هامش الربح الحالي بالنسبة للموزع أي تاجر الجملة هو 0.90 دج في الكيس الواحد، وبالنسبة لتاجر التجزئة يحدد ب 0.90 دج في الكيس الواحد، وبالرغم من صدور المرسوم التنفيذي رقم 22-186 الذي يعدل المرسوم رقم 50-01 والذي يرفع هامش الربح الى 2 دج بالنسبة لتجار الجملة والتجزئة الا انه يبقى ضئيل، مما يسمح من المضاربة في الأسعار.

- طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 06- 215 الذي يحدد شروط البيع بالتخفيض والبيع الترويجي والبيع في حالة تصفية المخزونات والبيع عند مخازن المعامل والبيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود وخاصة المادة 18 منه والتي تتحدث عن البيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود، كان لزاما على المشرع توضيح معنى الطرد لأنه مبهما.

- المشرع الجزائري طبقا للقانون 04-02 المعدل والمتمم بالقانون 10-06 في المادة 23 منه لم يحدد الوسائل المستعملة في استعمال المناورات في بعض الممارسات والتي تمس من نزاهتها، فلابد من تحديد بدقة هذه المناورات، لأن تركها دون تحديد تفتح المجال لضباط الشرطة القضائية واعوان الرقابة في تكييف الوقائع وهذا من شأنه افلات العون الاقتصادي من العقوبة.

-حسب المادة 26 من القانون 04-02 فان المشرع لم يحدد أنوع الأعراف التجارية الغير نزيهة وغير النظيفة، فكان عليه على الأقل يقدم أمثلة عليها، لكيلا يترك الامر مبهما.

- يلعب أعوان الجمارك دور هام في البحث ومتابعة الجرائم فلماذا لم يتم منحهم صفة الضبطية القضائية في الوقت الذي تم منحها لأعوان التجارة والضرائب، فكان من الأفضل على المشرع منح هذه الصفة لأعوان الجمارك فيما يخص بعض المخالفات التي لها ارتباط بالمخالفات الجمركية.

- لقد ذكر المشرع عبارة " يحدد ذلك عن طريق التنظيم" عدة مرات الا انه مازال لحد الآن لم يصدر أية تنظيم يحدد بعضم من تلك الحالات، وعليه لابد على المشرع تدارك هذا والإسراع بإصدار التنظيمات الخاصة التي تحدث عليها.

- المشرع لم ينص على عقوبة ممارسة نشاط دون الصفة في قانون 04-02، كذلك ممارسة المهن المقننة دون رخصة، وعليه نقترح ادراج عقوبات عن هاته الممارسات، مع الإشارة أنه نص عليها في قانون 04-08 وإذا كان المشرع قد ضبط الممارسات التجارية غير النزيهة حسب قانون 04-02 والقوانين الأخرى ذات الصلة وسد الكثير من الثغرات القانونية التي كانت موجودة من قبل، ولكن تبقى الكتب والمراجع المهتمة به قليلة جدا، ويجب على القضاء مسايرة ذلك باجتهادات تفسر وتسد ما جاء في هذا القانون من ثغرات.

الجمهـوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التجـــــارة

مـديـريـــة التجـــارة

لـولايـــة المديـــة

نمـــوذج رقم هـ 5

محضر رسمي

في عـام ألفيـن ..... يـوم .....

.....

.....

بنـاءا على طلب السيد وزير التجـارة .....

نحن الموقعون أسفلـه .....

.....

.....

حاملوا مهامنـا، نشهد أننـا يـوم .....

علـى السـاعـة ..... قد تقدمنـا إلـى السيـد .....

.....

المولـود بتاريـخ .....

المولـود فـي .....

ابـن ..... و ابـن .....

رقم السجل التجـاري .....الصـادر بتاريـخ .....

النشـاط التجـاري .....

عنـوان المحـل التجـاري .....

تبعيـة القـاعدة التجـاريـة .....

عنـوان السكـن .....

حيث كنـا وتكلمنـا (الهويـة) .....

.....

حيث عاينـا ما يلي: .....

.....

.....

نظـرا لأن هـــذه الأحـداث تكـــون مخالفـــة لقـانـــون

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

(أ) لقـد حـررنـــا ضـــده محضـــرا و حجـــزنـــا المنتجـــات و الأدوات المفصلـــة

كمـا يلـي: .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.

كما طلبنا منه الحضور الملزم للمشاركة في تحرير المحضر لإدراج أقواله وتمكينه من الاستفادة من إجراء غرامة المصالحة و التوقيع عليها ، انتقلنا إلى المكان المذكور في اليوم و الساعة المشار إليهما،حيث حررنا المحضر الذي صرح (1): .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قرأنا ما جاء بالمحضر على مسامع السيد

وقع العلة .....

صرح السيد ..... أنه لا يريد التوقيع

الأسباب التالية

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

انه عني

الأعوان المحررون للمحضر

الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة -

وزارة التجارة و ترقية الصادرات
مديريـة التجارة و ترقية الصادرات لولايـة المديـة
مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة
رقم : /م م م ت و م م /22

في

إلى السيـد (ة) :

رقم السجل :

أمـــر بالدفـــــع

- طبقـا لأحكـام المادة 60 من القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 يونيـو 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل و المتمم.
- - و بناء على المحضر الذي حرر ضدكم بتاريخ /2022/03 والمسجل تحت رقم/ / 2022 على مستوى مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة لارتكـــــابكم مخالفـــــة أو مخالفات موصوفة ب" إعادة بيع المواد الأولية على حالتها الأصلية .

المنصوص عليها في أحكام المادة 20من القانون رقم 02/04 المشـــار إليـــه أعـلاه و المعاقب عليها بنص المادة 35 من نفس القانون.

و نظرا لقبولكم تسديد غرامة المصالحة لإنهاء هذه القضية و حفظ الملف دون تحويله إلى الجهات القضائية فإنكم ملزمون بدفع غرامة مالية قدرها:

(بالأرقـام) : دج.

(بالأحـرف) : دينار جزائري.

لذا عليكم الاتصال بمصالح خزينـة ولايـة المدية لدفع المبلغ المحدد أعلاه فـــي الحساب 041-500 و هـذا في أجل أقصاه خمسة و أربعون (45) يوما ابتداء من تـاريخ استلامكم لهذا الأمر بالدفع .

أحيطكم علما بأنه عند تسديد مبلغ غرامة المصالحة، يجب إيداع نسخة من وصل التسديد لدى مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة مقابل استلامكم شهادة معاينة التسديد حتى يتم حفظ الملف على مستوى مصلحة المنازعات .

في حالة عدم دفع مبلغ هذه الغرامة في الآجال المحددة، سوف يحال ملف قضيتكم على الجهات القضائية المختصة إقليميا قصد متابعتكم قضائيا.

رئيسة المصلحة

المديـة فـي :

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة -

وزارة التجارة و ترقية الصادرات
مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولايـــة المديـــة
مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة
رقم : /م م م ت و م م /22

في

إلى السيـــد (ة) :
طبيعة النشاط : تجارة بالتجزئة
رقم السجل : .. أ .....
عنوان المحل – المدية -

أمـــر بالدفـــــع

- طبقـا لأحكـام المادة 60 من القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 يونيـو 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل و المتمم.
- و بناء على المحضر الذي حرر ضدكم بتاريخ ..... والمسجل تحت رقم ../ م ت إ / 2022 على مستوى مديريـــــة التجـــــارة لارتكـــــابكم مخالفـــــة أو مخالفات موصوفة ب
" ممارسات تجارية غير شرعية (البيع الحتمي) .
المنصوص عليها في أحكام المادة 17 من القانون رقم 02/04 المشـــار إليـــه أعـلاه، و المعاقب عليها بنص المادة 35 من نفس القانون.
-و نظرا لقبولكم تسديد غرامة المصالحة لإنهاء هذه القضية و حفظ الملف دون تحويله إلى الجهات القضائية فإنكم ملزمون بدفع غرامة مالية قدرها:
(بالأرقـام) : ..... دج.
(بالأحرف) :..... دينار جزائري.

لذا عليكم الاتصال بمصالح خزينـة ولايـة المدية لدفع المبلغ المحدد أعلاه فـــي الحساب 041-500 و هـذا في أجل أقصاه خمسة و أربعون (45) يوما ابتداء من تـاريخ استلامكم لهذا الأمر بالدفع .
أحيطكم علما بأنه عند تسديد مبلغ غرامة المصالحة، يجب إيداع نسخة من وصل التسديد لدى مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة مقابل استلامكم شهادة معاينة التسديد حتى يتم حفظ الملف على مستوى مصلحة المنازعات .
في حالة عدم دفع مبلغ هذه الغرامة في الآجال المحددة، سوف يحال ملف قضيتكم على الجهات القضائية المختصة إقليميا قصد متابعتكم قضائيا.

رئيسة المصلحة

المديـــة فـــي :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

مديرية التجارة لولاية المدية

محضر الحجز

قانون رقم 02/04 المؤرخ في 2004/06/23

المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية

رقم التسجيل في المصلحة الإدارية

رقم : ...../ 2021

محضر ضد السيد : .....

النشاط : .....

في عام ألفين و عشرون و في شهر و في اليوم . على الساعة

نحن الموقعين أسفله السادة : .....

بمديرية التجارة بولاية المدية . —

عند إجراء معاينة المنتوجات الموضوعة للإستهلاك من طرف (01) : .....

الكائن محله بـ : .....

.....

تحت رقم : .....

قمنا بحجز (03) ..... لـ : .....

(مقدرة بـ .....)

1) الإسم ، اللقب

الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تم عنده السحب

2) حالة مدى المنتوج المسحوب

3) عدد طبيعة الأصناف المتخذة

4) قبل أو رفض

أسيد : .....

خاصة فيما يخص طبيعة ، تركيب ، مصدر المنتوج . .....

بعد قراءة هذا المحضر على السيد : ..... . —

صرح لنا بأنه لا يضيف ، لا يحذف أي شيء مما سبق . —

قد (04) : ..... —

بعد الرد أو الأعوان المحررون

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

مديرية التجارة لولاية المدية

محضر جرد (جدول الجرد) المرفق بمحضر معاينة المخالفة

– رقم و تاريخ محضر معاينة المخالفة: .....

– رقم تسجيل محضر الجرد في سجل المنازعات: .....

– هوية نشاط، رقم السجل التجاري و مرتكب المخالفة: .....

جرد المواد:

الطبيعة	الكمية	تاريخ و مكان اجراء الجرد	مكان الايداع و كيفيات الحراسة (مرتكب المخالفة أو مصالح أملاك الدولة)	القيمة الوحدوية	القيمة الاجمالية (مع كل الرسوم)
الجموع			المبلغ الاجمالي		

اسم،لقب و امضاء
الموظفين اللذين قاموا بعملية الجرد

اسم لقب و امضاء
مرتكب المخالفة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة
مديرية التجارة لولاية المدية
مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة
رقـــم: ...../م م ت م م /م ت/2021

محضر إقتراح غلق/ ~~إقتراح~~ التوقيف المؤقت للنشاط

نحن السادة الموقعون أسفله ..... برتبة .....
.....بمديرية التجارة لولاية المدية.
نشهد أننا يوم:..... على الساعة: .....قمنا معاينة محل السيد :
الكائن بـ:..... .....
تبعية المحل:: .....
المزاول لنشاط:.....
رقم السجل التجاري:.....- ..... الصادر بتاريخ:..... .....
أثناء قيامنا بمهمة مراقبة وتفتيش المحل المذكور أعلاه عاينا إرتكاب مخالفة (1):.....
.....
نقترح: .....
يعاد فتح المحل بعد (2) .....

إمضاء الأعوان رئيس المصلحة

-1-

-2-

المديـــــر

(1) أذكر المخالفة.
(2) أذكر كيفية إعادة الفتح.

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيـة الشعبيـة*

وزارة التــجارة و ترقية الصادرات
مديـرية التجارة وترقية لــولاية المديـــة
مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة
رقم: **29**/ م م ت م م /**2022**

شهـــــادة معاينـــــة التسديـــــد

نحن السيد (ة) رئيس مصلحة مراقبة الممارسات التجارية و المضادة للمنافسة بمديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية المدية نشهد أن السيد (ة) : ..... الحامل (ة) للسجل التجاري رقم .....المرتكب (ة) لمخالفة أو المخالفات الموصوفة ممارسة أسعار غير شرعية.
قد سلم إلى مصالحنا وصل تسديد غرامة المصالحة في الآجال القانونية تحت رقم :..... بتاريخ الوثيقة : ..... إثباتا منه بدفع مبلغ غرامة المصالحة المقررة بناءا على المحضر رقم .../ م م ت /**2022** المؤرخ في :.....
و البالغة قيمتها (بالأرقام) ..... **دج** .
بناءا عليه فإنه تقرر حفظ ملفكم نهائيا دون تحويل إلى الجهات القضائية المختصة .

رئيسة مصلحة
المدية في:

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **قائمة المصادر:**

أولا: النصوص التشريعية

***القوانين**

1/ قانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جوان 1989 المتعلق بالأسعار(الملغى).

2/ قانون 04-02 ممضي في 23 جوان 2004 الجريدة الرسمية عدد 41 مؤرخة في 27 جوان 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل والمتمم بقانون 10-06 ممضي في 15 اوت 2010، الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 18 اوت .2010

3/ قانون رقم 04-08 المؤرخ في14 اوت 2004، الجريدة الرسمية عدد 52 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية المعدل والمتمم.

4/ القانون 10-06 المؤرخ في 15 اوت ،2010، يعدل ويتمم الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية عدد 46 المؤرخة في 18 اوت .2010

5/ القانون 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الجريدة الرسمية عدد 99، المؤرخة في 29 ديسمبر 2021.

***الأوامر**

1/ الأمر رقم66 -156 ممضي في 08 جولية 1966، الجريدة الرسمية عدد 49 مؤرخة في 11 جولية 1966، يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

2/ الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية عدد 78 مؤرخة في 30 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

3/ الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية عدد 101 مؤرخة في 19 ديسمبر 1975، يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

4/ الامر رقم 95-06 المؤرخ في 08 فيفري 1995 المتعلق بالمنافسة (الملغى).

5/ الامر رقم 03-03 ممضي في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية عدد43 مؤرخة في 20جويلية2003، يتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم.

ثانيا: النصوص التنظيمية

1/ المرسوم التنفيذي رقم 96-31 ممضي في 15 جانفي 1996، الجريدة الرسمية عدد 4 المؤرخة في 17 جانفي 1996، يتضمن كيفيات تحديد أسعار بعض السلع والخدمات الاستراتيجية.

2/المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 18 جانفي 1997، الجريدة الرسمية عدد 5 مؤرخة في 19 جانفي 7997، يتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأطيرها(ملغى) بمرسوم تنفيذي رقم 15-234.

3/ المرسوم التنفيذي 207/05 المؤرخ في 05 جويلية 2005 المحدد لكيفيات فتح واستغلال مؤسسات التسلية والترفيه (جريدة رسمية عدد 2005/39).

4/ المرسوم التنفيذي رقم 05-465 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005 يتعلق بتقديم المطابقة، جريدة رسمية عدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2005.

5/ المرسوم التنفيذي رقم 05-468، المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الاجمالية وكيفيات ذلك.

6/ المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك، جريدة رسمية عدد 80، الصادرة في 11 ديسمبر 2005.

7/ المرسوم التنفيذي رقم 05-472 المؤرخ في 13 ديسمبر 2005 المتعلق بإجراءات جرد المواد المحجوزة، جريدة رسمية عدد 81 صادرة في 2005/12/14.

8/ المرسوم التنفيذي رقم 06-215 مؤرخ في 18 جويلية 2006، يحدد شروط وكيفيات ممارسة البيع بالتخفيض والبيع الترويجي والبيع في حالة تصفية المخزونات والبيع عند مخازن المعامل والبيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود، جريدة رسمية، عدد 41 الصادرة في 21 جويلية 2006.

9/ المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006 المحدد للعناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والبنود التي تعتبر تعسفية، جريدة رسمية عدد 56 الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

10/ المرسوم التنفيذي رقم 07-402 ممضي في 25 ديسمبر 2007، الجريدة الرسمية عدد 80 المؤرخة في 26 ديسمبر 2007، يحدد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه.

11 /مرسوم تنفيذي رقم 08-44 مؤرخ في 03 فيفري 2008، الجريدة الرسمية عدد 7 المؤرخة في 10 فيفري2008، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 06-306 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006 المحدد للعناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الاقتصاديين والبنود التي تعتبر تعسفية.

12 /المرسوم التنفيذي رقم 09-243 المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخة في 26 جويلية 2009، الذي يحدد هوامش الربح القصوى على مادة الاسمنت البورتلاندي المركب الموضب.

13/ المرسوم التنفيذي رقم 09-415 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة، المؤرخ في 16 ديسمبر2009، جريدة رسمية عدد 75، الصادرة بتاريخ 20 ديسمبر 2009.

14/ المرسوم التنفيذي رقم 10-299 الممضي في 29 نوفمبر 2010، الجريدة الرسمية عدد74 مؤرخة في 05 ديسمبر2010، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة الجبائية.

15/ المرسوم التنفيذي رقم 15-234 المؤرخ في 29 اوت 2015، الجريدة الرسمية عدد 48، يحدد شروط وكيفيات ممارسة الأنشطة ولامهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

16/ المرسوم التنفيذي رقم 16-65 المؤرخ في 16 فيفري 2016، الجريدة الرسمية عدد9 المؤرخة في 17 فيفري 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 50/01 المؤرخ في 12 فيفري 2001 يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر عند الانتاج في مختلف مراحل التوزيع.

17/ المرسوم التنفيذي رقم 16-87 المؤرخ في 16 مارس2016، الجريدة الرسمية عدد13 المؤرخة في 02 مارس 2016يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 مارس 2016، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر والسكر الابيض.

18/المرسوم التنفيذي رقم 17-362 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، الجريدة الرسمية عدد74 المؤرخة في 25 ديسمبر 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 50/01 المؤرخ في 12 فيفري 2001 يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر عند الانتاج في مختلف مراحل التوزيع.

19 /المرسوم التنفيذي رقم 22-186 المؤرخ في 15 ماي 2022، الجريدة الرسمية عدد33 المؤرخة في 17 ماي 2022، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 50/01 المؤرخ في 12 فيفري 2001 يتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر عند الانتاج في مختلف مراحل التوزيع.

رابعا: القرارات الوزارية:

التعليمة الوزارية رقم 1584 المؤرخة في 23 نوفمبر 2021، المتعلقة بكيفيات تطبيق أحكام غرامة المصالحة الواقعة تحت سلطة المدير الولائي.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1/ القاضي أنطوان الناشف، **الإعلانات والعلامات التجارية بين القانون والاجتهاد**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 1999.

2/ محمد حيري السعي، شرح القانون المدني الجزائري (النظرية العامة للالتزامات)، دار الهدى، ط2 2004.

3/ عمر محمد عبد الباقي، **الحماية العقدية لمستهلك، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون**، منشأة المعارف، القاهرة، 2004.

4/ محمد سلمان الغريب، **الاحتكار والمنافسة الغير مشروعة**، الطبعة الولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

5/ أحسن بوسفيعة،" المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام، وفي المادة الجمركية بوجه خاص"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

6/ طه أحمد محمد عبد العليم، **الصلح في الدعوى الجنائية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

7/ علي محمد جعفر، **قانون العقوبات (القسم الخاص)**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 2006 .

8/ أحمد بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2006.

9/ عماد عوض عدس، **التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2007.

10/ شهيدة قادة، **المسؤولية المدنية للمنتج**، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

11/ سعيد الزقرد، الحماية **المدنية من الدعاية التجارية الكاذبة والمضللة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

12/ احمد محمد محمود علي خلف، **الحماية الجنائية للمستهلك في مجال عدم الاخلال بالأسعار وحماية المنافسة ومنع الاحتكار**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

13/ سمير عاليه وهيثم سمير عاليه، **الوسيط في شرح قانون العقوبات** (القسم العام)، الطبعة الاولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، .2010

14/ محمد الشريف كتو، **قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للأمر 03-03 والقانون 04-02**، منشورات دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر 2010.

15/ سلطان عبد القادر الشاوي ومحمد عبد الله الوريكات، **المبادئ العامة في قانون العقوبات**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، .2011

16/ باتول صراوة عبادي، **التضليل الإعلاني التجاري وأثره على المستهلك**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

17/ أوهايبية عبد الله، **شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**: التحري والتحقيق، ط2، دار هومة، الجزائر،2011.

18/ أسامة فتحي، عبادة يوسف، **النظام القانوني لعمليات التركيز الاقتصادي في قانون المنافسة (دراسة تحليلية مقارنة)**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2014

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

1/ بدرة لعور، أليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق"، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014.

2/ محمد الأمين مهري، النظام القانوني للممارسات التجارية في التشريع الجزائري، "أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق"، فرع القانون الخاص، جامعة ال جزائر01 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق،2017/2016.

3/ أحمد خديجي، قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص"، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016.

4/ مفتاح براشمي، منع الممارسات التجارية غير النزيهة في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون خاص"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2، 2017/2016.

5/ علال طحطاح، التزامات العون الاقتصادي في ظل قانون الممارسات التجارية، "أطروحة دكتوراه في القانون الخاص"، جامعة الجزائر1 ، نوقشت في 23 فيفري 2017.

3/ غربوج حسام الدين، حماية المستهلك من الممارسات التجارية غير النزيهة في التشريع الجزائري، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017-2018.

ثالثا: مذكرات الماجستير

1/ عياض عماد الدين، الحماية المدنية للمستهلك من خلال قواعد الممارسات التجارية (دراسة على ضوء القانون 04-02)، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع حقوق التخصص قانون خاص"، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم قانونية وإدارية، 2006.

2/ بن قري سفيان، ضبط الممارسات التجارية على ضوء القانون 04-02، "مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق"، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2009/2008.

3/ زوبير ارزقي، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة،" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون"، فرع المسؤولية المهنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

4/ إيمان بوشارب، "حماية المستهلك من الشروط التعسفية في عقود الاستهلاك" رسالة الماجستير تخصص قانون العقود المدنية"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012.

رابعا: مذكرات الماستر

1/ إخلف صافية، حريق ياسمين، حماية السوق من الممارسة غير المشروعة، "مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق"، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2013/2012.

2/ ريمة نور، جرائم المنافسة والأسعار، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2014/2013.

خامسا: المحاضرات

1 دليلة زناكي، محاضرات لطلبة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، قانون الاعمال المقارن، مقياس قانون المنافسة، سنة2008/2007، جامعة وهران.

الفهرس

الفهرس

الفهرس

العنـــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
إهداءات	-
تشكرات	-
مقدمة	أ-ب-ج
❖ الفصل الأول: الجرائم الماسة بأحكام نزاهة الممارسات التجارية	5
المبحث الأول: الممارسات الغير شرعية	6
المطلب الأول: ممارسة أعمال غير شرعية	6
الفرع الاول: ممارسة الاعمال التجارية دون الصفة ورفض البيع او تأدية الخدمة بدون مبرر	6
الفرع الثاني: البيع او أداء الخدمة المشروط	10
الفرع الثالث: ممارسة نفوذ للحصول على عمليات تمييزية والبيع بالخسارة وإعادة بيع المواد الأولية على حالتها الأصلية اذا تم اقتناؤها قصد التحويل	12
المطلب الثاني: ممارسة أسعار غير شرعية	22
الفرع الاول: عدم تطبيق هوامش الأرباح والاسعار المحددة أوالمسقفة أو المصدق عليها	22
الفرع الثاني: عدم إيداع تركيبة الأسعار والخدمات	25
الفرع الثالث: المناورات غير الشرعية	25
المبحث الثاني: الممارسات التجارية التدليسية وغير النزيهة والتعسفية	27
المطلب الأول: الممارسات التجارية التدليسية	27
الفرع الاول: القيام ببعض الممارسات التدليسية	27
الفرع الثاني: حيازة بعض المنتوجات بصفة غير شرعية	28
المطلب الثاني: الممارسات التجارية غير النزيهة	30
الفرع الاول: مخالفة الاعراف التجارية النظيفة	30
الفرع الثاني: التعدي على مصالح الاعوان الاقتصاديين	31
الفرع الثالث: الاشهار التضليلي	35
المطلب الثالث: الممارسات التعاقدية التعسفية	38
الفرع الاول: تعريف الشرط التعسفي	38
الفرع الثاني: صور الشروط والبنود التعسفية	39

الفهرس

❖ **الفصل الثاني: الآليات القانونية لردع الممارسات التجارية غير النزيهة**	**45**
المبحث الأول: طرق الاثبات ومتابعة الجرائم المتعلقة بمخالفة أحكام نزاهة الممارسات التجارية	**47**
المطلب الأول: طرق اثبات الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية	**47**
الفرع الاول: الموظفون المؤهلون للقيام بالتحقيق والمعاينة	**47**
الفرع الثاني: السلطات والضمانات الممنوحة للأعوان المكلفون بالتحقيق والمعاينة	**50**
المطلب الثاني: متابعة الجرائم المتعلقة بنزاهة الممارسات التجارية	54
الفرع الاول: المتابعة القضائية عن طريق الدعوى العمومية.	**54**
الفرع الثاني: المصالحة كطريق لانتهاء المتابعة القضائية.	**58**
المبحث الثاني: الجزاءات المترتبة على الجرائم المتعلقة بمخالفة الحكام نزاهة الممارسات التجارية	**61**
المطلب الأول: الجزاءات الاصلية	**61**
الفرع الاول: الجزاءات الجزائية	**62**
الفرع الثاني: الجزاءات المدنية	**65**
الفرع الثالث: تشديد العقوبة في حالة العود	**68**
المطلب الثاني: العقوبات التكميلية	**69**
الفرع الاول: الحجز والمصادرة	**70**
الفرع الثاني: الغلق الاداري	**72**
الفرع الثالث: نشر الاحكام والقرارات الإدارية والقضائية وشطب السجل التجاري	**74**
خاتمة	**78**